أثار اصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

اعداد

الدكتور/ ماجد أبوالنجا الشرقاوي ابوالنجا

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الخامس يناير - ٢٠٢٢

مقدمة

ظل دعم الطاقة في العديد من دول العالم، يمثل سياسة جوهرية ضمن سياسة الانفاق الحكومي يعول عليه لتحقيق عدة اهداف سياسية واقتصادية واجتماعية؛ الا انه مع توسع الدول في سياسات الدعم، فقد شكل ذلك ضغطاً متزايداً على ميزانيات الدول، وتشوهات في الأسعار، وسوء تخصيص الموارد، كما شجع وبدون قصد على الهدر في موارد الطاقة بسب سوء الاستهلاك، وما ترتب على ذلك من أثار بيئية خطيرة بسبب ارتفاع الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري، بما يهدد الحياة على الأرض ، وهو ما دفع الدول والهيئات والمؤسسات الاقتصادية الدولية نحو ضرورة القيام باتخاذ الإجراءات لإصلاح دعم الطاقة للحد من أثاره الاقتصادية والبيئية .

- **أهمية الدراسة**

تعد قضية اصلاح دعم الطاقة من القضايا التي اكتسبت أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة لارتباطها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتعمل الحكومات في الوقت الراهن على إصلاح سياسات الدعم الحكومي خاصة الموجه للطاقة، لجعلها أكثر استدامة بما يخدم النمو، وذلك بتوجيهها لصالح الفقراء والفئات الأكثر عوزاً؛ غير ان تحقيق هذا الامر على ارض الواقع لم يكن يسيراً على الدول، خاصة تلك التي توسعت في الدعم الحكومي الشمولي.

في هذا السياق تعتبرمصر من الدول التي سارت في خطى الدعم الحكومي طيلة العقود السابقة، اذ تخصص مبالغ مالية كبيرة لهذه السياسة، تعادل العجز في المالية العامة او ما يفوق ذلك، وهو ما أثر سلباً على استدامة المالية العامة والتوازنات المالية والخارجية، ولتدارك هذا الامر قامت الدولة باتباع سياسة إصلاح دعم الطاقة وتعديل أسعار منتجاتها منذ ٢٠١٤، وذلك ضمن استراتيجية الدولة في الإصلاح الاقتصادي لتحقيق رؤية مصر نحو التنمية المستدامة ٢٠٢٠/٢٠٣٠.

- **مشكلة الدراسة**

في ظل تفاقم مشكلات دعم الطاقة في مصر ، وارتفاع مخصصاته من الانفاق العام التي بلغت نحو ١٣٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣ ، ساهمت بنحو ٥٣٪ من اجمالي عجز الموازنة العامة ، وفي ظل عدم استفادة نحو ٧٥٪ من الأسر من هذا الدعم ، شرعت الحكومة في عام ٢٠١٤ في اتباع سياسة لإصلاح دعم الطاقة ، للحد من الاثار السلبية للدعم الموجه

للطاقة ، وإعادة توجيه وفورات اصلاح الدعم الي مستحقيه ، في ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في تقيم أثار اصلاح دعم الطاقة من منظور الكفاءة الاقتصادية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ويمكن صياغة هذه الإشكالية في تساؤل رئيس وهو" هل يؤدي اصلاح دعم الطاقة في مصر الي تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ؟ وللتعرف على جدوى سياسة اصلاح دعم الطاقة في مصر تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي.

- ما هو واقع سياسة دعم الطاقة في العالم وانعكاساته الاقتصادية والبيئية ؟، وما هو الموقف العالمي تجاه اصلاح دعم الطاقة، والدروس المستفادة من تجارب اصلاح دعم الطاقة في العديد من الدول؟
- ماهي الإجراءات التي اتخذتها مصر في سبيل اصلاح دعم الطاقة، وما هي الأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إصلاح دعم الطاقة؟

- **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الي التعرف على الموقف العالمي تجاه قضية دعم الطاقة، وانعكاساتها الاقتصادية والبيئية، ومبررات التوجه العالمي نحو ضرورة قيام حكومات

الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة، وكذا التعرف على التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة، وتقييمها اقتصادياً واجتماعياً.

- **فرضيات الدراسة**

للإجابة عن التساؤل الرئيس الذي تطرحه إشكالية الدراسة، وما ينبثق عنه من تساؤلات فرعية، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منها، يمكن طرح فرضيتين، تسعي الدراسة لإثبات مدي صحتهما وهما كالتالي:

الفرضية الأولي: أدت سياسة دعم الطاقة في العالم الي حدوث تشوهات اقتصادية ومخاطر بيئية، ولم تحقق العدالة الاجتماعية.

الفرضية الثانية: تساهم سياسة اصلاح دعم الطاقة في مصر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

- **منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة على استخدام منهج البحث العلمي بطريقتي الاستدلال الاستقرائية والاستنباطية وذلك ابتداءً بعملية الاستقراء التي تتم من خلال الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية

والتقارير الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك استخدام منهج دراسة الحالة ، لدراسة التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة في ضوء نتائج التجارب الدولية الناجحة ، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، أما الاستنباط فهو عملية استخلاص للنتائج التي توصل إليها الباحث لتقييم اثار اصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بما يساعد علي تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ، واستخلاص جملة من النتائج والتوصيات.

- **خطة الدراسة**

في ضوء أهمية الدراسة، وسعياً من الباحث للإجابة عن التساؤلات التي تطرحها إشكاليتها، وبغية تحقيق أهدافها، والتحقق من فرضياتها، قمنا بمعالجة موضوعات الدراسة في مبحثين وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: التوجه العالمي نحو اصلاح دعم الطاقة

المبحث الثاني: اصلاح دعم الطاقة في مصر بين الكفاء الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

المبحث الأول

التوجه العالمي نحو إصلاح دعم الطاقة

تمهيد:

شهدت الأسعار الدولية للطاقة ارتفاعاً حاداً في الآونة الأخيرة، دون أن ينتقل أثر هذا الارتفاع بالكامل إلى الأسعار المحلية في بعض الدول، بسبب أن بعض من الاقتصاديات المنخفضة الدخل والمتوسطة أحجمت عن تعديل أسعار الطاقة المحلية لتعكس هذا الارتفاع، وقد نجم عن ذلك ضغوطاً شديدة على المالية العامة، تؤدي بدورها إلى مزيد من المخاطر الاقتصادية في حال استمرار ارتفاع الأسعار الدولية للطاقة، فضلاً عن وجود بعض المؤثرات السلبية على البيئة، وتوزيع الدخل، في هذا السياق تتناول الدراسة في هذا المبحث مفهوم دعم الطاقة وأنواعه، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة، كما تعرض الدراسة للتوجه العالمي نحو إصلاح دعم الطاقة ومبرراته، مع إشارة إلى بعض التجارب الدولية الفعالة في إصلاح دعم الطاقة، وذلك في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول: الإطار النظري لدعم الطاقة.

المطلب الثاني: التوجه العالمي نحو إصلاح دعم الطاقة.

المطلب الثاني

التوجه العالمي لإصلاح دعم الطاقة

برزت في الآونة الأخيرة قضية إصلاح دعم الطاقة [١] كأحد أهم القضايا اثارةً للجدل، وذلك بعدما حذرت العديد من الدراسات والمؤسسات الاقتصادية الدولية من التداعيات التي قد تنشأ جراء استمرار الحكومات في دعم الطاقة، مما دفع نحو خلق توجه عالمي بضرورة قيام الدول باتخاذ إجراءات لإصلاح دعم الطاقة، وتتمثل مبررات التوجه العالمي لإصلاح دعم الطاقة في أن ما يوجه لدعم الطاقة يمكن توجيهه لمساعدة الفقراء ذوي الدخل المنخفض، أو نحو المناطق المهملة من البنية التحتية، والتحفيز نحو استخدام مصادر الطاقة النظيفة لتحقيق منافع بيئية، [٢]، في هذا السياق تتناول الدراسة في هذا المطلب مبررات التوجه العالمي نحو إصلاح دعم الطاقة، وبعض المعوقات التي تعترض سياسات

---

١ – يشير مفهوم إصلاح الدعم إلى إجراء التغييرات اللازمة لتصحيح الاختلالات الأساسية في منظومة الدعم من أجل الوصول إلى أفضل السياسات والأساليب العلمية التي تعمل على تطوير وتحديث آليات نظام الدعم، لكي يكون أكثر فاعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية ويساهم في التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدول في موازناتها.

٢- Sovacool, B. K. (٢٠١٧). Reviewing, reforming, and rethinking global energy subsidies: towards a political economy research agenda. Ecological Economics, ١٣٥, ١٥٠-١٦٣.

إصلاح دعم الطاقة، وأخير تشير الدراسة إلى بعض التجارب الناجحة في إصلاح دعم الطاقة، والدروس المستفادة منها.

أولاً: مبررات التوجه العالمي نحو إصلاح دعم الطاقة:

إضافة إلى المخاطر التي تنشأ جراء استمرار الدول في تقديم الدعم لمنتجات الطاقة، والتي ساعدت على خلق توجه عالمي بضرورة اتباع الدول لإصلاحات دعم الطاقة، فإن هناك العديد من الدراسات تشير إلى أن إصلاح دعم الطاقة يمكن أن يؤدي الي تحقيق العديد من الأثار الايجابية على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي تمثل مبرراً أخر لتوجه الدول نحو إجراء الاصلاحات على دعم الطاقة، وفيما يلي نعرض لهذه الأثار.

- **خفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي:** يمكن أن يؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى إعطاء دفعة للنمو والحد من الفقر وانعدام المساواة، فإعادة تخصيص الموارد التي يحررها الدعم باتجاه زيادة الإنفاق العام الإنتاجي يمكن أن يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل، علاوة على ذلك فإن إصلاح دعم الطاقة إذا اقترن بشبكة جيدة للأمان الاجتماعي وزيادة في الإنفاق لصالح الفقراء، سيؤدى إلى تحسينات كبيرة في رفاهة الفئات منخفضة الدخل على المدى الطويل، كما يمكن أن يسهم إصلاح الدعم في خفض عجز الموازنة العامة وأسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار ،وتحول الانفاق العام نحو قطاعات أخري كالتعليم

والصحة والحماية الاجتماعية، وكذلك زيادة الانفاق لتطوير البنية التحتية ، والبحث والتطوير ، بما يعزز النمو الاقتصادي .[١]

- **إزالة التشوهات في أسعار الطاقة وكفاءة استخدامها:** ان اتباع الدول لسياسات إصلاح دعم الطاقة هي بمثابة خطوة أولى نحو تسعير صحيح لمنتجات الطاقة على نحو يعكس التكلفة "الحقيقية" والكاملة لاستخدام منتجات الطاقة (نفقة الإنتاج – كنفقة مباشرة، نفقات حماية البيئة من التلوث – كنفقة غير مباشرة) التي يتكبدها المجتمع والبيئة، وتشير الدراسات إلى أن إصلاح دعم الطاقة يمكن أن يؤدي إلى إصلاح أسعار الطاقة وتحسين النمو على المدي الطويل، وذلك من خلال تحسين إنتاجية رأس المال والابتكارات التكنولوجية والقدرات التنافسية الدولية، والحد من كثافة استخدام الطاقة، حيث تشير التجارب الدولية إلى أن إصلاح دعم الطاقة أسفر عن انخفاض في الاستخدام، فضلا عن استخدامها بكفاءة[٢].

---

[١] – الشيماء حجاج، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، المجلد٢١، خريف ٢٠٢٠، ص ٥٠.

[٢] – أكدت تجربة الصين أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض استخدامها، فضلاً عن أن تجربة دول الاتحاد الأوربي أكدت أن ارتفاع أسعار الطاقة كان من أهم الحوافز لاستخدامها بكفاءة.

الإنمائي، مرجع المتّحدة الأمم – بسام فتوح، لورا القطيري، دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج سابق، ص ٤٣.

- **تعزيز القدرة التنافسية:** يتحدد تأثير إصلاح دعم الطاقة على القدرة التنافسية في الأجل القصير وفق كثافة استخدام الطاقة في القطاعات وتغير أسعار الطاقة في الدول المنافسة، حيث يؤدي إصلاح الدعم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ويتفاوت هذا الأثر من قطاع إلى اخر حسب كثافة استخدامه لمنتجات الطاقة، ويتوقف مدي تأثر القدرات التنافسية بزيادة أسعار الطاقة على التغير في اسعار الطاقة في الدول المنافسة في نفس السوق، فإذا ما قامت كل الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة واستجابة الأسعار المحلية لارتفاع الأسعار العالمية، فالأثر سيكون واحد في جميع الدول، ويكون ارتفاع الأسعار هو أقل العوامل تأثيراً على القدرة التنافسية، وتبقي العوامل الأخرى (انخفاض الأجور، أسعار المدخلات الأخرى، الجودة وتكنولوجيا الإنتاج . الخ) هي الأكثر تأثيراً في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمي، كما يمكن الحد من ارتفاع الأسعار الدولية على القدرة التنافسية من خلال اتباع سياسات مالية ملائمة تعتمد على الوفورات المالية المتحققة من إصلاح الدعم. (١)

- **الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية:** إن إصلاحات دعم الطاقة إذا تمت وفق سياسات صحيحة، ووفق أليات تتسم بالعدالة والانصاف وتضمن حماية الدخل للفئات الأكثر تضررا جراء رفع الدعم بإجراءات تعويضية ، سيكون لها آثار إيجابية في خلق وفورات مالية يمكن إعادة ضخها في الاقتصاد لتعزيز جوانب النمو في قطاعات أخري كالصحة والتعليم والبحث والتطوير، بالإضافة إلى

١-Clements, Benedict, Hong-Sang Jung, and Sanjeev Gupta, ٢٠١٢, "Real and Distributive Effects of Petroleum Price Liberalization: The Case of Indonesia", The Developing Economies, Vol. ٤٥, No. ٢, pp. ٢٢٠–٣٧.

تعزيز دخول الفئات الأقل دخلاً، وتشير دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الي أن المبالغ الكبيرة التي ينفقها العالم لدعم منتجات الطاقة التقليدية (نفط، فحم، كهرباء، غاز) يكفي لتغطية التكلفة السنوية المقدرة للقضاء على الفقر المدقع في العالم كله ثلاث مرات.[١]

- **التحفيز نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة:** يمكن أن يساعد إصلاح دعم الوقود على تحسين الحوافز لاعتماد تكنولوجيات موفرة للطاقة، وتشير تقديرات أعدت باستخدام المنهج القياسي إلى أن زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الأكثر كفاءة والموفرة للطاقة يمكن أن تعطي دفعة للنمو بنسبة تصل إلى ٢٪ على المدى البعيد. [٢]

- **الحد من الانبعاثات الدفيئة والتغيرات المناخية:** تساهم إصلاحات دعم الطاقة في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وإفادة صحة ورفاهة الإنسان، ويشير تقرير الأمم المتحدة حول التغييرات المناخية إلى أن اصلاح دعم الطاقة سيؤدي الي انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٣٪، وثاني أكسيد الكبريت والملوثات الأخرى بنسبة ١٥٪ من إجمالي الغازات الدفيئة على مستوي العالم، وتتضح أهمية إصلاح دعم الطاقة إذا ما علمنا أن المبلغ الذي يوجهه العالم لدعم

---

[١])، التقرير السادس والعشرون، أكتوبر ٢٠٢١، مرجع (UNEP – برنامج الأمم المتحدة للبيئة سابق، ص ١٥.

[٢] - ديفيد ليبتون، اصلاح الدعم على أسعار الطاقة، المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٣، ص ٤.متاح على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.imf.org/external/arabic/np/speeches/٢٠١٣/٠٣٢٧١٣a.pdf

الطاقة، يحتاج العالم أربعة أضعاف هذا المبلغ لمساعدة الدول الفقيرة لمواجهة أزمة تغير المناخ الناتج عن الافراط في استخدام الطاقة ولاسيما الطاقة التقليدية، ويساوي ذلك المبلغ أربعة أضعاف المبلغ المطلوب لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة أزمة المناخ، وهو الأمر الذي يمثل إحدى النقاط الشائكة في المؤتمر العالمي حول المناخ .[١]

ثانياً: معوقات إصلاح دعم الطاقة:

تتوقف سياسات إصلاح دعم الطاقة على تذليل كل الحواجز والمعوقات التي تحد من نجاح خطط الإصلاح، حيث تشير التجارب الدولية الى وجود عدد من العقبات التي تعترض جهود إصلاح دعم الطاقة، تتمثل هذه المعوقات فيما يلي. [٢]

- نقص المعلومات بشأن حجم الدعم وما ينطوي عليه من أوجه قصور، فنادراً ما تظهر في الموازنة العامة التكلفة الحقيقية التي يفرضها الدعم على المالية العامة بما في ذلك دعم الإنتاج والاستهلاك، وينطبق ذلك خصوصاً على الدول

[١] - تقرير الأمم المتحدة حول المناخ ٢٠٢١، زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري يهدد أهداف اتفاق باريس المتعلقة بدرجات الحرارة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية(WMO)، جنيف، أكتوبر ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: https://public.wmo.int/ar/media

[٢] مقتضيات الفعالية بين الجزائر في الحكومي – قيده مروان، بوذكري الجيلاني، إصلاح الدعم اقتصاديات شمال شمال اقتصاديات الاجتماعي، مجلة الوضع ومتطلبات الاقتصادية إفريقيا، المجلد ١٧، العدد، ٢٦، ٢٠٢١، ص١٧.

المصدرة للنفط؛ نظراً لأن الدعم المقدم في صورة أسعار مخفضة على الطاقة غالباً ما يكون ضمنيا، أي لا يُسجل صراحة في الموازنة العامة.

– نقص المصداقية الحكومية والقدرات الإدارية، وحتى في الحالات التي يوجد فيها إدراك عام لحجم الدعم على الطاقة وما ينطوي عليه من أوجه قصور، غالباً ما تكون الثقة محدودة في قيام الحكومة باستخدام الوفورات الناتجة من إصلاح الدعم لإعادة توجيهها نحو الفئات الأضعف دخلاً في المجتمع، وينطبق ذلك خصوصا على الدول التي لها تاريخ في انتشار الفساد، ونقص الشفافية في تنفيذ السياسات العامة، وعدم كفاءة الإنفاق العام.

– المخاوف بشأن الأثر السلبي علي الفقراء، فإن زيادة أسعار الطاقة يمكن أن يكون لها أثر سلبي كبير على الدخول الحقيقية للفقراء، من خلال ارتفاع تكلفة الطاقة المستخدمة في الطهي والتدفئة والإنارة والتنقلات الشخصية، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى، بما في ذلك الغذاء، وكذلك الخوف من أن إصلاح الدعم قد يكون له آثار سلبية على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلبات الأسعار المحلية للطاقة، حيث تتسبب زيادة أسعار الطاقة في زيادة معدلات التضخم في الأجل القصير ، ما لم تنفذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة لحماية الفئات الأقل دخلاً في المجتمع.

– معارضة الفئات صاحبة المصلحة التي تستفيد من دعم الطاقة، لاسيما إذا كانت هذه الفئات على قدر كبير من القوة والتنظيم بما يمكنها من منع تنفيذ هذه الإصلاحات.

– تردي الأوضاع الاقتصادية الكلية، حيث تزيد المقاومة الشعبية لإصلاح دعم الطاقة عندما يكون النمو الاقتصادي منخفض، ويشهد التضخم مستويات

مرتفعة، فضلا عن زيادة الفئات من ذوي الدخل المنخفض، والتي تكون دخولهم عرضة للتآكل بفعل ارتفاع مستويات التضخم.

بالرغم من هذه المعوقات فقد نجحت العديد من دول العالم في وضع سياسات وتنفيذ برامج لإصلاح دعم الطاقة، وفيما يلي تشير الدراسة إلى بعض التجارب الدولية التي نجحت في تنفيذ هذه البرامج.

ثالثاً: التجارب الدولية في مجال إصلاح دعم الطاقة والدروس المستفادة منها:

على الرغم من تعدد معوقات دعم الطاقة؛ إلا أن هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة التي أوضحت انه بالإمكان تجاوز هذه المعوقات، ووضع سياسة للتحول نحو إصلاح الدعم، وقد تناولت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي تجارب ٢٨ دولة من مختلف أنحاء العالم قامت بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة خلال العقدين الماضيين، انتهت الدراسة إلى نجاح ١٢ دولة في تجربة إصلاح دعم الطاقة واستمرت في الخفض التدريجي لدعم الطاقة، في حين حققت ١١ دولة نجاحاً جزئياً في رفع أسعار الطاقة ثم عاودت تخفيضها مرة أخري، وأخفقت ٥ دول في تجربة الإصلاح، بسبب ما واجهته من معارضة شديدة من الشعوب، فضلاً عن عدم وجود سياسات واضحة في تنفيذ إصلاح دعم الطاقة [١]، وتعرض الدراسة فيما يلي للتجارب الناجحة لبعض الدول في مختلف مناطق العالم بهدف استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب.

---

١ – صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة من التجارب الدولية والانعكاسات، الطبعة العربية، ٢٠١٣، ص٢٣.

تجربة إندونيسيا: في عام ١٩٩٧ قامت الحكومة بخفض دعم الطاقة كجزء من برنامج التعديل المدعوم من صندوق النقد، ولكن لم يدم ذلك طويلاً، حيث أدى ذلك إلى اضطرابات سياسية، لعدم التدرج في رفع الدعم، وعدم تقديم برامج تعويضية للفقراء، وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة في برنامجها لإصلاح دعم الطاقة باتباع سياسة الخفض التدريجي، وتقديم برامج تعويضية للفقراء، وفي عام ٢٠١٢، تابعت الحكومة إصلاح دعم الطاقة بسياسات إضافية استهدفت خفض استهلاك الطاقة في المركبات، وذلك بحظر استخدام المركبات وبعض الشركات التابعة للدولة للوقود المدعوم ، واستبدال الغاز الطبيعي بالكيروسين والديزل، والحد من استخدام الكهرباء في المباني المملوكة للدولة وإضاءة الشوارع، كما تضمنت خطط الإصلاح للحكومة اقتراحاً لإعادة توجيه المدخرات من إصلاح الدعم إلى أربعة مجالات رئيسية: التحويلات النقدية، وإعانات النقل العام، وزيادة الإنفاق للأنشطة الإنتاجية، وزيادة الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى تقديم برامج اجتماعية استهدفت حماية الفقراء ومحدودي الدخل من الآثار التضخمية لإصلاح دعم الطاقة. (١)

تجربة إيران: في ديسمبر ٢٠١٠، أصبحت إيران أول دولة رئيسية مصدرة للنفط لتقوم بتخفيضات كبيرة في الدعم نتيجة للعقوبات التي فرضها الغرب على برنامجها النووي، الأمر الذي وضع مواردها المالية تحت الضغط، حيث أدت

---

[١] في ما قد مضت دول الاقتصادي تجارب الأداء على وأثرها الدعم – أميرة أحمد، سياسات الطاقة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ص ١٥، متاح على عن الدعم رفع الموقع الالكتروني التالي: http://www.ecpps.org/attachments/article/٥١٣/

الإصلاحات في إيران إلى خفض دعم الوقود والكهرباء من ناحية العرض، وحولت تركيزها إلى جانب الطلب، ففي ظل تخوف الحكومة الإيرانية من الاضطرابات الشعبية فقد لجأت الدولة إلى تعويض المتضررين من خلال مدفوعات نقدية شهرية، وأصدرت حملة العلاقات العامة رسالة مفادها أن الإعانات تشجع على الهدر والظلم الاجتماعي لأن أفقر المواطنين لا يستفيدون كما يستفيد الأثرياء، وبالفعل مع الإصلاحات، زادت أسعار البنزين بنسبة ٤٠٠ %، والغاز الطبيعي بنسبة أكبر من ٧٠٠ %، والديزل ١٠٠٠ %، والكهرباء بنسبة أقل من٣٠٠ %، بالإضافة إلى تزايد أسعار المياه.

وكان من نتيجة هذه الإصلاحات تحقيق وفورات تراوحت ما بين ٥٠ الي٦٠ مليار دولار أمريكي من دعم الوقود، في حين تم توزيع ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار أمريكي نقداً للمواطنين، في حين تم توفير ما يقرب من ١٥ مليار دولار أمريكي للاستثمار في كفاءة الطاقة، وإن كان من المتوقع أن يسفر إصلاح دعم منظومة الطاقة عن تباطؤ مؤقت في النمو الاقتصادي وزيادة مؤقتة في معدل التضخم في الأجل القصير، لكنه سيحسّن بشكل ملحوظ مؤشرات الاقتصاد الإيراني على المدى المتوسط من خلال ترشيد استخدام الطاقة المحلى، وزيادة عائدات التصدير، وتعزيز القدرة التنافسية الشاملة، والوصول بالأنشطة الاقتصادية إلى حالة التوظف الكامل. [١]

[١]- Bassam Fattouh, Laura El-Katiri, Energy Subsidies in the Arab World, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report, Research Paper Series, ٢٠١٢, p. ٤٨.

تجربة الهند: في مارس ٢٠١٢ قامت الحكومة الهندية بمراجعة الموازنة المالية لعام ٢٠١٢- ٢٠١٣، والتي دعت من خلالها للتحول من التركز على الدعم إلى المدفوعات التحويلية المباشرة كآلية لمساعدة الفقراء، وعلى الرغم من إدراك الحكومة الهندية لأهمية إصلاح منظومة الدعم، إلا أن هذه الإصلاحات مازالت متباطئة، بسبب التخوف السائد من تأثير إلغاء الدعم على رفع معدلات التضخم، ومن ثم أثاره المتتالية على الاقتصاد، خاصة على قطاعات النقل والزراعة والصيد، كما قامت الحكومة بإنشاء هيئة تحديد الهوية الهندية لتحسين البنية التحتية وتسليم المدفوعات التحويلية المباشرة بدلاً من دعم الكيروسين، وإن كان هذا التوجه قد وجِه أيضاً بتخوف من تصاعد الاعتراضات الشعبية بسبب تزايد الأسعار.[١]

تجربة البرازيل: بدأت إصلاحات المنتجات البترولية في البرازيل بتحرير أسعار المنتجات البترولية المستخدمة أساساً في الصناعة، ثم تحرير أوسع نطاقاً لأسعار البنزين، وأخيراً لأسعار الديزل، وركزت إصلاحات رفع الدعم في بيرو في البداية على أسعار البنزين عالي الأوكتان، الذي تستخدمه السيارات الفاخرة، مما أتاح تمرير تغيرات الأسعار الدولية بالكامل إلى الأسعار المحلية، وفي ٢٠١٢ تم رفع الدعم عن البنزين العادي، ونجح الإصلاح في الحد من تكلفة الدعم التي تتحملها المالية العامة دون إثارة معارضة واسعة النطاق، بسبب أن الإصلاح لم يمس منتجات الطاقة الأكثر حساسية، وهما الديزل والغاز النفطي المسال، اللذان

١- Bridle, R., Shruti S., Mustafa M., & Geddes, A. (٢٠١٩). Fossil Fuel to Clean Energy Subsidy Swaps. The International Institute for Sustainable Development. Available at https://www.iisd.org/system/files/publications/fossil-fuel-clean-energy-subsidy-swap.pdf.

يمثلان الحصة الكبرى من الإنفاق على الدعم، ومما ساعد على نجاح سياسة إصلاح دعم الطاقة في البرازيل قيام الحكومة بإلغاء الدعم على الكهرباء، مع عدم تسيس إصلاح الدعم، والإبقاء علي الدعم للأسر محدودة الدخل، وتبني برنامج تمويل مجاني للكهرباء لعشرة مليون مواطن في الريف والمناطق الأكثر فقراً.[١]

تجربة ناميبيا: استخدمت وزارة المناجم والطاقة في ناميبيا منهجاً منظماً ومتوازناً للتخفيف من القيود على الأسعار وإلغاء الدعم، فقد قام المجلس القومي للطاقة، والذي يرأسه وزير المناجم والطاقة، بإنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بالتخفيف من القيود التنظيمية في عام ١٩٩٦ بغية دراسة التخفيف من القيود التنظيمية والتخفيف التدريجي على أسعار الوقود، وتعزيز شفافية إيرادات الحكومة الضريبية من الوقود، وفي عام١٩٩٧ تم اعتماد آلية تسعير الوقود والتي تضمنت مراجعات ربع سنوية للأسعار، وبدأت نفقات الصندوق الوطني للطاقة لتغطية الدعم في الانخفاض بعد عام ٢٠٠١ ، وبدأت تتحرك أسعار الوقود بصفة عامة تماشياً مع الأسعار الدولية للنفط، وقامت الحكومة من وقت لآخر باستيعاب الضغوط للحد من التمرير الكامل للتغيرات في الأسعار الدولية، ففي موازنة ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ رصدت الحكومة مبلغا قدره ٢٠٦ مليون دولار ناميبي بما يعادل نحو٠.٤ % من إجمالي الناتج المحلي للحد من الخسائر المتراكمة للصندوق الوطني للطاقة، كما قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار على الفقراء ، وشملت هذه التدابير تطبيق ضريبة القيمة المضافة

[١] – صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة من التجارب الدولية والانعكاسات، مرجع سابق، ص ٣٤.

ذات المعدل الصفري على بنود غذائية مختارة، وخصومات ضريبية لمستوردي الغذاء، وبرنامج لتوزيع الغذاء لتوفير الأغذية للفئات الأكثر تعرضا للمخاطر. [١]

تجربة الأردن: بدأ التوجه في إصلاح دعم الطاقة عام ٢٠٠٥، حيث نفذت الأردن برنامج إصلاح ناجح، والذى أدى إلى الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة خلال ثلاثة سنوات، وفي عام ٢٠٠٨، قررت الحكومة إزالة معظم إعانات الطاقة، مما أدى إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، ومع ذلك وللتأكد من أن الأسعار المحلية تتوافق مع تلك الموجودة في الأسواق الدولية، فقد شكلت الحكومة لجنة لتحديد السعر على أساس شهري بناء على صيغة تعكس الأسعار الدولية وبدل الشحن، كما ساعد توقيت تنفيذ هذه الآلية لتعديل الأسعار على الحد من مخاطر وقف سياسات الإصلاح، ونتيجة لذلك فقد انخفضت إعانات الطاقة من ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠.٤٪ في عام ٢٠١٠، ووضعت الحكومة نظم تعريفية للكهرباء، وبرنامجاً معززاً لدعم المواد الغذائية لتعويض النتائج السلبية

---

١ – وفقا لدراسة أجراها البنك الدولي يشير إلى أن ناميبيا تمتلك برنامج التمكين المعيشي ضد الفقر، وهو من أفضل البرامج الموجه للفقراء، فلديها نطاق واسع من برامج الرعاية الاجتماعية الرسمية الممولة من الحكومة. فقد بلغ الإنفاق على الضمان الاجتماعي والرفاهة والسكن ٥٪ في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٥ –٢٠١١. وتتضمن المنح التي تقدمها الحكومة لدعم الدخل نظاما شاملاً لمعاشات التقاعد وكبار السن والمعاقين، ومنح للأطفال، وبرامج قائمة على العمل، وبرام لتوفير مأوي ومسكن للفقراء.

– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ –نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، ٢٠١٣، ص١٥٥.

لزيادات أسعار الطاقة، كما ركزت الحكومة الأردنية إلى حد كبير على التدابير الرامية إلى حماية الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فقد رفعت أجور القطاع العام والمعاشات التقاعدية ، وحصل أصحاب الدخل المنخفض في القطاع الخاص على نظام تعويضات منفصل.[١]

تجربة البرازيل: تضمن تحرير أسعار الوقود في البرازيل خطوات عديدة، فقد بدأت عملية تحرير السوق في أوائل التسعينات بتحرير أسعار المنتجات البترولية التي تستخدمها الشركات بصفة رئيسية مثل الأسفلت ومواد التشحيم، وأعقب ذلك تحرير أوسع نطاقاً شمل أسعار البنزين للمستهلكين النهائيين في ١٩٩٦، والغاز النفطي المُسال للمستهلكين النهائيين في عام ١٩٩٨ والديزل في ٢٠٠١، وكانت أولى المنتجات التي رُفع عنها الدعم الأسفلت ومواد التشحيم وبنزين الطائرات، بينما أُلغي الدعم الأكثر صعوبة من الناحية السياسية لمنتجات الوقود السائل المستخدمة في النقل والصناعة، أما إلغاء الدعم لمنتجي الإيثانول فقد تُرك حتى نهاية برنامج التحرير، وقد اقترنت عمليات تحرير الأسعار بزيادات قصيرة الأجل في التضخم، والذي اختفي في نهاية الأمر على المدى الأطول لدى السماح للأسعار بالتذبذب مع المستجدات في الأسواق العالمية، دخل التحرير الرسمي للأسعار لكافة منتجات الوقود حيز النفاذ منذ عام ٢٠٠٢، وهو ما ساعد على تجنب تكرار الدعم، فقد تم رفع الاسعار وظلت أعلى من المستويات الدولية على الرغم من الضغوط الكبيرة على العملة في الفترة بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، واستمرت

[١] – تقرير صندوق النقد العربي، التجربة الأردنية في إصلاح دعم الطاقة، فبراير ٢٠١٥، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://alrai.com/article/٦٩٤١١٤/.

أسعار الوقود في الارتفاع المطرد حتى عام ٢٠٠٥، وبعدها ظلت ثابتة في الغالب رغم التقلبات في الأسعار الدولية، ووفقاً للإطار التنظيمي الجديد، تقوم شركة النفط الوطنية بمراقبة أسعار الوقود من خلال مسحها للأسعار وهوامش ربح منتجات الوقود "والذي يشمل البنزين ووقودالايثانول والديزل والغاز الطبيعي للسيارات والغاز الطبيعي المُسال. [١]

الدروس المستفادة من التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة:

أوضحت التجارب الدولية الناجحة في إصلاح دعم الطاقة، أن معظم الإصلاحات استندت إلى تخطيط جيد واستراتيجية إصلاح واضحة، ففي إيران، تضمن إصلاح دعم الوقود في عام٢٠١٠أهدافاً واضحة وتدابير تعويضية وجدولاً زمنياً لتنفيذ الإصلاحات، وسبقت ذلك حملة إعلامية مكثفة أكدت على أن الهدف الأساسي من الإصلاح هو الاستعاضة عن الدعم بتحويلات نقدية لتقليل الحافز على فرط الاستهلاك والتهريب، وفي ناميبيا وضعت السلطات خطة شاملة، تضمنت إجراء مشاورات واسعة مع المجتمع المدني ووضع خطة محكمة شملت استحداث آلية لتعديل اسعار الوقود وتقديم دعم موجه لسكان المناطق النائية، وفي البرازيل كان وضع استراتيجية إصلاح واضحة مدعومة بتخطيط دقيق عاملاً رئيسياً وراء نجاح الإصلاحات الهادفة إلى تحرير أسعار الكهرباء، وفي الهند والأردن اعتمدت خطط الاصلاح على برنامجاً معززاً لدعم المواد الغذائية والحد

---

[١] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، آثار برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية ٢٠١٧، ص٢٥، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=٤٧١٨٦

من النتائج السلبية لزيادات أسعار الطاقة، كما ركزت الحكومة الأردنية إلى حد كبير على التدابير الرامية إلى حماية الأسر ذات الدخل المنخفض.

مقومات إصلاح دعم الطاقة الناجحة:

من الناحية العملية يعتقد الباحث انه لا يوجد نموذج موحد لعملية إصلاح الدعم، وهذا راجع بالدرجة الأولى لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، لذا ينبغي على الحكومات أن تضع برنامج الإصلاح بما يتناسب مع أوضاع كل بلد، ومع ذلك يمكن أن نشير إلى بعض العوامل والمتطلبات التي ارتبطت بها معظم التجارب الدولية الناجحة في إصلاح دعم الطاقة وهي كما يلي:

- الإعداد الجيد لخطة الإصلاح، وتحديد نطاقه، واتباع سياسة التنفيذ التدريجي.
- حكومة قوية وشفافة ملتزمة بالإصلاح وقادرة على التواصل مع كل فئات المجتمع.
- القدرة والفاعلية على إعادة وفورات إصلاح الدعم نحو القطاعات الحيوية في المجتمع.
- التصميم الجيد لشبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف أثر إصلاح الدعم على الفقراء.
- عدم تسيس سياسات إصلاح دعم الطاقة، واتباع أليات للتسعير التلقائي لمنتجات الطاقة.

خلاصة المبحث الأول:

تناولت الدراسة في هذا المبحث عرضاً للإطار النظري لدعم الطاقة من حيث مفهومه وانواعه، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة،

وكذلك التوجه العالمي لإصلاح دعم الطاقة ومبرراته، مع إشارة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في إصلاح دعم الطاقة والدروس المستفادة منها، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- انه بالرغم من تعدد التعريفات التي حاولت وضع مفهوم لدعم الطاقة؛ إلا أنها تتفق في أنه " أي تدابير وإجراءات حكومية تهدف إلى التخفيف من تكاليف الطاقة بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال إعانات مباشرة أو غير مباشرة، وتشير التقديرات العالمية لدعم الطاقة انه بلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢١، تركزت ٩٠٪ منها لدعم منتجات النفط والكهرباء، وقد ترتب على توسع الدول في دعم الطاقة العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تمثلت في تفاقم الاختلال في المالية العامة في العديد من الدول، وانخفاض النمو، والاستخدام المفرط وغير الكفء في الطاقة، وما صاحب ذلك من آثار بيئية تهدد الحياة على الأرض، وتحول الانفاق العام في غير صالح الفقراء، بما ينطوي على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد دفعت هذه الآثار نحو خلق توجه عالمي بضرورة قيام الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة.
- إن إجراء إصلاحات على دعم الطاقة لم يكن بالأمر اليسير، بسبب مواجهة المنتفعين من الدعم من ناحية، ورفض الفئات متوسطي ومحدودي الدخل من ناحية أخري بسبب آثار إصلاح الدعم التضخمية، إلا أن العديد من التجارب الدولية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه المعوقات، باتباع سياسات اعتمدت على الإصلاح التدريجي، مع تصميم شبكات أمان اجتماعي تستهدف حماية الفقراء للحد من الآثار التضخمية لإصلاح دعم.

وفيما يلي تستعرض الدراسة في المبحث التالي تقييم التجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة من خلال تحليل أهم الآثار الاقتصادية، وما تحقق على مستوي العدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني
إصلاح دعم الطاقة في مصر بين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

تمهيد:

يعد قطاع الطاقة أحد العوامل الرئيسية للدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، إذ يمثل نحو ١٣ % من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في البلاد يتوقف على أمن موارد الطاقة واستقرارها، ومنذ عام ٢٠٠٧، عانت مصر عجزاً في موارد الطاقة نتيجة الزيادة المتسارعة في استهلاكها بسبب أسعار الطاقة المدعومة بقدر كبير، وما صاحب ذلك من تداعيات مالية سلبية لتراجع الإيرادات الحكومية.

وفي سبيل تصحيح العديد من الأوضاع الاقتصادية في مصر تم الإعلان عن رؤية مصر٢٠٣٠ في فبراير ٢٠١٦، وهي تجسد تطلعات البلاد لتحقيق اقتصاد تنافسي متوازن ومتنوع بحلول عام ٢٠٣٠ لضمان تنمية مستدامة في بيئة محمية، وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الرؤية بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، تضمن معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالطاقة منها "تنويع مصادر الطاقة، تطوير الطاقة المتجددة، وتنفيذ إجراءات كفاءة الطاقة" بما في ذلك تبني برنامج لإصلاح دعم الطاقة، حيث تكتسب قضية إصلاح الطاقة في العالم وفي الدول النامية والمتقدمة على السواء زخماً كبيراً، على نحو ما بينت الدراسة في مبحثها الأول، وفي ضوء ما سبق سوف تتناول الدراسة في هذا المبحث قضية إصلاح دعم الطاقة في مصر في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: دعم الطاقة في مصر وتداعيات التوجه نحو الإصلاح

المطلب الثاني: تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح دعم الطاقة في مصر

المطلب الأول

دعم الطاقة في مصر وتداعيات التوجه نحو الاصلاح

ظلت مصر لسنوات طويلة تعاني من فجوة بين إنتاج واستهلاك مواد الطاقة بشكل عام ، مما جعل قطاع الطاقة في مصر يعجز عن سد احتياجات الطلب المحلي في ضوء انخفاض الإنتاج، ووفقاً لإحصاءات وزارة البترول والثروة المعدنية فقد بلغ الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ نحو ٤٨٩ مليون طن، حيث قفز استهلاك المنتجات البترولية والغاز من ٣٧,٦ مليون طن خلال العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٢,٨ مليون طن خلال العام ٢٠٠٩/٢٠١٠ أي بزيادة قدرها ٦٧%، كما تشير التقديرات عام ٢٠١٣ إلى أن مصر تنتج نحو ٥٠٪ من إجمالي استهلاكها من المنتجات البترولية ويتم استيراد الكميات المتبقية من الخارج من خلال موردين ووكلاء عالميين، فضلا عن الدعم العربي.[١]

وتصدر السولار المرتبة الاولى بقائمة الاستهلاك بمعدلات بلغت نحو ١٢.٨ مليون طن، تبعه المازوت في المركز الثاني بمعدلات ١٠.٥ مليون طن، والبنزين في المرتبة الثالثة بمعدلات اقتربت من ٦ ملايين طن، وجاء البوتاجاز في المركز الرابع بمعدلات ٤.٢ مليون طن بقائمة استهلاك المنتجات البترولية للعام المالي ٢٠١٣، ويمثل قطاع النقل المستهلك الرئيسي بنسبة تبلغ ٣٥ %، يليه

١ – إحصاءات وزارة البترول والثروة المعدنية عن انتاج واستهلاك الطاقة في مصر، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg

القطاع الصناعي بنسبة ٢٧% والقطاعان المنزلي والتجاري بنسبة ٢٤٪ و٧٪ على التوالي، والزراعة بنسبة ٣ %، والقطاعات الأخرى بنسبة ٢٪. [١]

تشير هذه البيانات إلى أن الاستهلاك المحلى لمصر من المنتجات البترولية يتفوق على إنتاجها، وهو ما يمثل أحد التحديات الرئيسية في تلبية الطلب المحلى المتزايد على النفط خاصة مع انخفاض الإنتاج، وقد نتج هذا العجز بسبب تقادم حقول النفط وعدم وجود اكتشافات جديدة لتعويض الانخفاض الكامل للنفط الخام مقابل الزيادة في الاستهلاك، كما يتسم مزيج الطاقة بعدم التوازن "بمعني أنه غير آمن"، حيث يمثل الوقود الأحفوري "الغاز الطبيعي والمازوت" حوالي ٩٥٪ من إجمالي احتياجات الطاقة في مصر، كما يمثل نسبة ٩١٪ من الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء.

كما بلغت طاقة توليد الكهرباء في مصر عام ٢٠٢٠ نحو ١٩٧.٢ مليار كيلوواط/ساعة، بزيادة قدرها ١٧.٣ % مقارنة بعام ٢٠١٤، وتعزي هذه الزيادة في طاقة توليد الكهرباء إلى التوسع في تنفيذ مشروعات تحسين كفاءة الاستخدام وتحقيق الاستدامة لإمدادات الطاقة الكهربائية، بهدف تحقيق وفورات مالية من جهة، وتخفيض انبعاثات الكربون من جهة أخرى؛ في حين بلغ حجم الاستهلاك من الطاقة الكهربائية في نفس العام نحو ١٥٤.٨ مليار كيلوواط/ساعة، وقد وصل عدد مشتركي الكهرباء في مصر إلى ٣٦.٤ مليون مشترك، ويمثل القطاع المنزلي في مصر النسبة الأكبر من استهلاك الكهرباء بنسبة ٤١.٧٪، يليه القطاع

---

١ – تقرير بريتيش بتروليوم، إنتاج الدول العربية من النفط عام ٢٠٢٠، متاح على الموقع التالي:https://attaqa.net/٢٠٢١/٠٧/١١

الصناعي بنسبة ٢٧.٨٠٪، ثم الجهات الأخرى التي تتضمن محطات الوقود والعيادات والمكاتب بنسبة ٨.٥٠%.[١]

أولاً: تطور دعم الطاقة في مصر:

رغم عدم كفاية الإنتاج المحلي من مصادر الطاقة لتلبية الطلب المحلي عليها، ظلت مصر خلال العقود الماضية تتبع سياسة دعم أسعار منتجات الطاقة كأداة للحماية الاجتماعية وتقاسم الثروة، وقد أدى هذا إلى زيادة مطردة في الطلب على الطاقة مع تزايد فاتورة الدعم، فقد بلغت فاتورة الدعم على منتجات الطاقة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٧٠٪ من إجمالي الدعم في الموازنة، بما يمثل نحو ٧٪ من إجمالي الناتج القومي، وفي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت قيمة الدعم لمنتجات الطاقة ١٢٨ مليار جنيه لمنتجات النفط والغاز الطبيعي، وفي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ارتفع دعم الطاقة إلى ١٣٩.٥ مليار جنيه، وفي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفضت فاتورة دعم الطاقة في مصر حيث بلغت نحو ٩٧.٥ دولار بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية التي بلغت نحو ٣٦ دولار للبرميل لخام برنت، في حين بلغت فاتورة دعم الطاقة إلى نحو ٩٢.٨ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥، وقدرت بنحو ٦٢.٣مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وعاودت فاتورة الدعم ارتفاعها في عام

---

١ – الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، آفاق الطاقة المتجددة في مصر، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص١٠، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/٢٠١٨/Oct/IRENA_Outlook_Egypt_٢٠١٨_AR.pdf.

٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغت نحو ١١٠ مليار جنيه، ثم انخفضت مرة أخري في موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ حيث بلغت قيمة دعم الطاقة نحو ٨٩ مليار جنيه. [١]

وقد شهدت فاتورة دعم الطاقة في مصر تراجعاً في موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ٥٢.٩ مليار جنيه في الموازنة، ثم انخفضت بمقدار ٥٠٪ تقريبا بموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتي بلغت نحو ٢٨.١ مليار جنيه، ويأتي انخفاض دعم المواد البترولية بعد تراجع كبير في أسعار البترول العالمية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ سواء بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة تباطؤ الاقتصاد والإنتاج مع تداعيات جائحة كورونا المستجد، أو من قبلها بسبب حرب الأسعار بين اثنين من أكبر منتجي البترول في العالم هما السعودية وروسيا، حيث انخفض سعر برميل البترول الخام برنت خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٤.٨٥ دولار بنسبة ٣٧.٧٪، ليصل في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ إلى حدود ٤١.١٥ دولار مقابل ٦٦ دولارا في نهاية ٢٠٢٠.[٢]

ثانياً: الآثار المرتبطة بسياسة دعم الطاقة في مصر:

اعتماداً على الاحصائيات التي توضح إنتاج واستهلاك الطاقة في مصر، والنسب التي يستحوذ عليها دعم الطاقة في الموازنة العامة، يمكن ملاحظة تزايد

---

١ – أحمد عبد الوهاب، أسماء البنا، دليل مبسط لسياسات دعم الطاقة في مصر، المركز المصري للدراسات العامة، ٢٠١٩، ص ١٠.

٢ – ويعني ذلك تحقيق وفر لخزينة الدولة بأكثر من ٢٠ مليار جنيه، نظرا لأن كل دولار يفقده برميل البترول يوفر على الدولة بين ثلاثة وأربعة مليارات جنيه.

– وزارة المالية دليل إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

معدلات استهلاك الطاقة بأشكالها المختلفة مما يؤدي الى طرح سؤلاً حول جدوى دعم الطاقة في مصر؟، والإجابة عن هذا التساؤل تتضح من خلال عرض الآثار التي يمارسها دعم الطاقة على الاقتصاد المصري والتي يمكن توضيحها بإيجاز فيما يلي:

- **الضغط على ميزانية الدولة نتيجة التكاليف المالية المرتفعة:** يشكل دعم الطاقة في مصر ضغطاً هائلاً على ميزانية الدولة من سنة لأخرى، حيث يستحوذ دعم الطاقة على النسبة الأكبر من بند الدعم في الموازنة العامة للدولة والذي يصل إلى نحو ٢٥٪ من إجمالي الدعم الحكومي في موازنة الدولة، وهو ما يتسبب في حدوث عجز مستمر في الموازنة، وتحول الانفاق العام عن مجالات اخري كالصحة والتعليم، واعاقة جهود الدولة في تحقيق تنمية متوازية ومستدامة.

- **زيادة استهلاك منتجات الطاقة وما يرتبط بها من آثار جانبية:** من بين الآثار المرتبطة بالدعم الحكومي، هي التوسع في استهلاك المواد المدعمة، وهو ما يؤثر سلباً على المركزين الخارجي والمالي لمصر، فمثلا أدى انخفاض أسعار الطاقة الى نمو سريع في استهلاك الطاقة المحلي، وعلى الرغم من الزيادة النسبية لمواد الطاقة منذ عام ٢٠١٥، إلا أن هناك زيادة في استهلاكها، حيث تشير التقارير إلى أن استهلاك مصر من البترول والغاز الطبيعي بلغ نحو ٦.٧ مليون طن من البترول والغاز في عام ٢٠١٨، ونحو ٣.٩ مليون طن من الغاز الطبيعي، في حين بلغ حجم الاستهلاك من الطاقة الكهربائية في نفس العام نحو ١٥٤.٨ مليار كيلوواط/ساعة، وتحتل مصر المرتبة ٢٤ عالمياً في استهلاك الطاقة الكهربائية ، إضافة الي فرط الاستهلاك ،فقد شجع دعم الطاقة علي التهريب الي دول الجوار، خاصة اذ تعلق الامر بتهريب ١.٥ مليار لتر – بفروق الأسعار مع دول الجوار، حيث تزيد الأسعار تزيد الأسعار هناك بنحوبثلاثة

إلى خمسة أضعاف، ففي عام ٢٠١٢ تم تهريب نحو ١.٥ مليار لترمن البنزين والديزل بما يعادل ربع الإنتاج المحلي الى دول الجوار. [١]

- **تشوهات اقتصادية على مستوى الأسعار والقطاعات:** يؤدي الدعم المفرط لموادالطاقة الى تشوهات في أسعار السلع التي لا تعبر عن تكلفة انتاجها الحقيقية بسبب انخفاض أسعار الوقود والتي تعد أحد أهم مدخلات الإنتاج ، بالإضافة إلى تشوه أسعار الخدمات التي تقدمها الهيئات الاقتصادية العامة، فكثير منها يحقق عجزاً نتيجة لتقديم خدماته بأسعار اجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية، مثل هيئة السكك الحديدية التي حققت عجز بلغ نحو ٥.٦ مليار جنية عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ويمثل هذا العجز عبئاً مستتراً على الخزانة العامة في المستقبل، نتيجة لتآكل حقوق الملكية بتلك الهيئات ، وضعف إيراداتها ، مما يحول دون إحلال وتجديد مرافقها، أو القيام بإنشاءات جديدة، رغم تزايد الطلب على خدمات هذه الهيئات والحاجة لرفع جودتها. [٢]

- **سوء تخصيص الموارد الاقتصادية:** تؤدي سياسة دعم مواد الطاقة إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، نتيجة التشوه في الأسعار، والافراط في الاستهلاك، وتربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين، فبالنسبة لسوء تخصيص الموارد ، يشجع دعم المنتجات البترولية

---

[١] -Iman Al-Ayouty, Nadine Abd El-Raouf, Energy Security in Egypt, the Egyptian center for economic studies, Economic Literature Review, No. ١, June ٢٠١٥, P.٢.

[٢] مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في الدعم سياسة وعدالة حلمي، كفاءة – أمنية ورقة عمل رقم ١٠٥، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١١.

والكهرباء مثلا على الاستثمار في صناعات كثيفة الطاقة ورأس المال على حساب صناعات كثيفة العمالة، وهو ما يؤدي لانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الخريجين الجدد من الجامعات، أو بصيغة أخرى القادمين الجدد لسوق العمل، ولا يساعد هذا على الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في مصر، كما أن دعم الطاقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، مما قد يشجع على استمرار بعض المنتجين غير الأكفاء في السوق، أو تربح بنسبه أعلى من خلال بيع السلع بالأسعار العالمية في السوق المحلي بالرغم مما يحصلوا عليه من دعم لمنتجات الطاقة .[١]

- **دعم الطاقة في مصر يدعم الأغنياء ومتوسطي الدخل أكثر من الفقراء:**

يتسم دعم الطاقة في مصر بالطابع الشمولي، حيث أنه موجه للجميع الفقراء والأغنياء دون استثناء، والدعم على هذا النحو يعزز من عدم المساواة ويخل بمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تفيد البيانات المتاحة حول استهلاك فئات المجتمع للمواد المدعومة، أن٢٥٪ من قيمة دعم الطاقة فقط يصل إلى مستحقيه، حيث لا يستفيد أفقر ٣٠٪ من السكان إلا من ١.٦٪ من دعم البنزين، و ٢٥٪ فقط من دعم الغاز الطبيعي المسال، وبالنظر لدعم الكهرباء، فنلاحظ أنه يتضمن دعم

[١] – تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٩، دعم الطاقة، ٢٠١٥، ص ١٠. متاح على الموقع التالي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/475261467993508388/pdf/94554-ARABIC-PUBLIC-CPF-AR.pdf

مباشر موجه للمستهلكين، حيث استفاد أغنى ٢٠٪ من السكان من ٣٠٪ من دعم الكهرباء .[١]

مما سبق يتضح أن دعم الطاقة في مصر لم يحقق الكفاءة الاقتصادية، فضلاً عن انه لم يحقق الأهداف الاجتماعية المرجوة منه والخاصة بإعادة تقاسم الثروة في المجتمع المصري، بل انه ادي الي زيادة التفاوت في الدخول لصالح الأغنياء علي حساب الطبقات الأقل دخلاً، وهو ما دعا الحكومة الي القيام باتخاذ إجراءات لإصلاح دعم الطاقة بغية تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التوجه الجديد للحكومة نحو التخلي عن دعم المدخلات؛ وتحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، وهو ما سنعرض له فيما يلي.

ثالثاً: مراحل برنامج إصلاح دعم الطاقة في مصر:

في ضوء العجز في قطاع الطاقة وما يمثله من عبء كبير على الموازنة العامة للدولة، وفي ظل ارتفاع اسعار الطاقة عالمياً، ومع تحرير سعر صرف العملة الوطنية، ولمواجهة الآثار السلبية المرتبطة بدعم الطاقة في مصر اقتصادياً واجتماعياً، قررت الحكومة اتباع سياسة لإدارة عجز الطاقة تهدف إلى زيادة

---

١ - تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن المستفيدين من دعم الطاقة هم إما أصحاب الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال وكثيفة استهلاك الطاقة، وإما من الطبقات المتوسطة والعليا، بينما لا يستفيد الفقراء كثيرا من الدعم نظرا لضعف استهلاكهم للطاقة فهم لا يملكون سيارات ولا شقق كبيرة ولا أجهزة تكييف.

- عمرو عادلي، دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير ٢٠١٢، ص ١٣.

الإنتاج المحلي كبديل للواردات المكلفة، والاصلاح التدريجي لدعم الطاقة (البنزين ،السولار، الغاز، الكهرباء، والغاز الطبيعي) ، واعتبرت الحكومة أن إجراء الإصلاحات على دعم الطاقة أضحي أمراً ضرورياً للتخلص من الدعم الذي تفاقمت آثاره نتيجة انخفاض سعر الصرف والتزامات وزارة المالية لسد العجز في ميزان المدفوعات الناتج من انخفاض عائدات بيع الكهرباء بما يساعد الشركة القابضة لكهرباء مصر في تغطية ديونها المالية المستحقة لشركات النفط الدولية التي أنشأت مواقع للتنقيب لدعم الإنتاج المحلي للوقود الأحفوري؛ بما يوجب على وزارة المالية تعويض هذه المديونية. [١]

وفي سبيل ذلك قامت الحكومة منذ عام ٢٠١٤ باتخاذ خطوات لتنفيذ برنامج إصلاح الدعم على مدار خمس سنوات وذلك بالخفض التدريجي لدعم منتجات الطاقة وصولاً إلى عام ٢٠١٩، وتمت المصادقة رسميا على خطة خمسية للوقف التدريجي للدعم على الطاقة طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ لعام ٢٠١٤، وقد تمت هذه الإجراءات على ثلاث مراحل. [٢]

المرحلة الأولي بدأت منذ عام ٢٠١٤: وذلك بخفض الدعم على منتجات الطاقة (البنزين والسولار، الغاز، الكهرباء) فقد تم رفع أسعار البنزين والسولار بدءاً من يوليو ٢٠١٤، وارتفع سعر لتر بنزين ٩٥ إلى ٦.٢ جنيه بدلا من ٥.٨ جنيه،

---

١ – مني عبد القادر محمود، آفاق الطاقة في مصر، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، الدعم الفني للاستثمار، تقارير قطاعية، العدد السابع، المجلد الثاني، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٤–١٦.

٢ – الجريدة الرسمية، قرارات وزير البترول بزيادة أسعار مواد الطاقة، اعداد متفرقة منذ عام ٢٠١٤الي ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: http://www.alamiria.com/ar-eg/Pages/default.aspx

ورفع بنزين ٩٢ إلى ٢.٦جنيه بدلا من ١.٨، ورفع بنزين ٨٠ إلى ١.٦ جنيه بدلا من ٩٠ قرش، ورفع السولار إلى ١.٨ جنيه بدلا من ١.١ جنيه، وتم إلغاء دعم الغاز الطبيعي بشكل كامل بعد أن كان يبلغ نحو٨ ملايين جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

وتماشياً مع حزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها البنك المركزي والحكومة لإصلاح الدعم، وتنفيذاً لسياسات صندوق النقد الدولي الذي اشترط الموافقة على حصول الحكومة على قرض ١٢ مليار دولار مقابل زيادة أسعار الوقود في عام ٢٠١٦، وبالتزامن مع قرار تعويم الجنيه أمام الدولار في نوفمبر ٢٠١٦، تم إجراء تعديل أخر في أسعار مواد الطاقة (البنزين السولار، الغاز، الكهرباء)، وأصبحت الأسعار على النحو التالي، بنزين ٨٠ من ١.٦ جنيه للتر إلى ٢.٣٥ جنيه للتر،، بنزين ٩٢ من ٢.٦ جنيه إلى ٣.٥ جنيهات للتر، والسولار من ١.٦ جنيه إلى ٢.٣٥ جنيه للتر، غاز السيارات من ١.١ جنيه إلى ١.٦ جنيه للتر، وفيما يتعلق بإصلاح الدعم على الكهرباء فقد بدأت بالشرائح العليا بدءاً من الشريحة الرابعة إلى الشريحة السابعة، وكانت الشريحة الرابعة هي أعلى الشرائح في التغيرات السعرية بمقدار ٢١٪، في حين تراجعت هذه الزيادات بتزايد الشرائح لتبلغ ٥٪ للشريحة السابعة.

المرحلة الثانية عام ٢٠١٧: أعلنت الحكومة مجدداً زيادة منتجات الطاقة ضمن خطة إصلاح الدعم حيث تم رفع بنزين ٨٠ إلى ٣.٦٥ جنيهات للتر بدلا من ٢.٣٥، وبنزين ٩٢ إلى ٥ جنيهات للتر بدلا من ٣.٥، والسولار إلى ٣.٦٥ بدلا من ٢.٣٥، والبوتاجاز من ١٥ جنيها إلى ٣٠ جنيها للأسطوانة، كما انخفض الدعم المقدم للكهرباء في موازنة ٢٠١٧، وذلك بتخفيض الدعم على الشرائح الثلاثة الأولي، وقد كانت الشريحة الأولى هي الأعلى في هذه التغيرات السعرية،

حيث بلغت الزيادة السعرية للشريحة الأولى خلال هذه الثلاث سنوات ١٧٣٪، مقارنةً بزيادة ٩٦٪ في أسعار الشريحة السابعة منذ بدء الإصلاح، مما ترتب عليه خفض إجمالي الدعم المقدم للكهرباء إلى ٢٨.٩ مليار مقابل ٣١ مليار عام ٢٠١٦.

المرحلة الثالثة عام ٢٠١٨: في هذه المرحلة من إصلاح دعم الطاقة،، قد شهدت أسعار البنزين ارتفاعاً كبيراً، فقد ارتفع سعر بنزين ٨٠ من ٣.٦٥ جنيهات إلى ٥.٥ جنيهات للتر، أي بنسبة ٤٠ %، وارتفع سعر بنزين ٩٢ من ٥ جنيهات إلى ٦.٧٥ جنيهات، وارتفع سعر بنزين ٩٥ من ٦.٦ جنيهات إلى ٧.٧٥ جنيهات، كما ارتفع سعر أسطوانات البوتاجاز المنزلي من ٣٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها، بنسبة ٦٠٪ بينما ارتفع سعر الأسطوانة التجاري من ٦٠ جنيها إلى ١٠٠ جنيه، أي بنسبة ٦٦٪، وقد شهد عام ٢٠١٩ استقراراً نسبياً في أسعار مواد الطاقة بسبب جائحة كورونا والتوقف الجزئي في بعض القطاعات، كما أطلقت الحكومة في أواخر هذا العام آلية للتسعير التلقائي للمواد البترولية بهدف ربطه بالأسعار العالمية، ما يسمح بمراجعة أسعار المواد البترولية وتحريكها في نطاق ١٠٪ كل ثلاثة أشهر، وتشمل الآلية جميع المنتجات البترولية باستثناء اسطوانات البوتاجاز والمواد البترولية الموردة إلى المخابز ومحطات الكهرباء التي لا تزال تدعمها الحكومة.

وفي إطار خطة التنمية لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، وافق مجلس النواب المصري على تمديد برنامج إصلاح دعم الطاقة ثلاث سنوات أخري تنتهي بحلول عام ٢٠٢٢، لإجراء خفض دعم منتجات الطاقة من ٩٠ مليار جنيه إلى ٥٣ مليار جنيه، وكذلك خفض دعم الكهرباء من ١٦ مليار جنيه إلى ٤ مليارات جنيه،

وقد أشاد الاتحاد الأوروبي بالنجاحات التي تحققت في قطاع البترول واكتشافات الغاز الجديدة بالبحر المتوسط وتنامى دور مصر في هذا المجال. [١]

كما قامت الحكومة بإجراء إصلاحات أخري على دعم منتجات الطاقة في يونيو ٢٠٢١، وتم رفع سعر البنزين ٩٥ من ٨.٥ جنيه إلى ٨.٧٥ جنيها، والبنزين ٩٢ من ٧.٥ جنيه إلى ٧.٧٥ جنيها، كذلك تمت زيادة البنزين ٨٠ من ٦.٢٥ جنيه إلى ٦.٥ جنيه، وتقرر تثبيت سعر بيع السولار عند ٦.٧٥ جنيه للتر، وتثبيت سعر المازوت للقطاع الصناعي عند ٣٩٠٠ جنيه للطن. [٢]، وأشاد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٢١ بنجاح خطة مصر في إصلاح دعم الطاقة والذي حقق خفضاً لدعم الطاقة بنسبة ٥٦.٨ % من جملة الإنفاق الحكومي على الدعم عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إلى ٣٠.٨ % في العام ٢٠٢٠،

---

١ – وقعت مصر مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية حول الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢، وذلك في مجالات تتضمن دعم تطوير قطاع البترول والغاز، واستمرار الدعم لإصلاحات الكهرباء، إلى جانب تطوير مركز تداول الطاقة، وتحقيق المزيد من الدعم في مجال الطاقة المتجددة من خلال معايير ومشروعات مشتركة، متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/mediacenter/news/newspages/Pages/mop

٢ – الجريدة الرسمية، قرار وزير البترول بتعديل أسعار الطاقة، العدد ٩٤، أبريل ٢٠٢١. ص٣، متاح على الموقع التالي: http://www.alamiria.com/ar-eg/Pages/default.aspx

وتحويل وفورات الدعم إلى برامج الحماية الاجتماعية الموجهة الى الفئات الأولى بالرعاية، لزيادة العدالة التوزيعية ومكافحة الفقر. [١]

[١] – تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يشيد بخطة مصر لإصلاح دعم الطاقة متاح على الموقع التالي: https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/

المطلب الثاني

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح دعم الطاقة في مصر

تسعي الدراسة في هذا المطلب إلى الإجابة عن السؤل المحوري لها وهو "هل يؤدي إصلاح دعم الطاقة في مصر إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟". الإجابة عن هذا التساؤل تتوقف على تحليل الآثار الاقتصادية لإصلاح دعم الطاقة من ناحية، وعلى السياسات المرافقة لإصلاح الدعم والمرتبطة باستخدام وفورات الدعم وكيفية توجيهها لحماية وتعويض الفقراء من ناحية اخري، ويمكن التعرف على هذه الآثار من خلال أثار إصلاح دعم الطاقة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وقدرة وفعالية برامج الحماية الاجتماعية علي تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولاً: تقييم الآثار الاقتصادية لإصلاح دعم الطاقة في مصر:

يمكن تقييم أثار إصلاح دعم الطاقة على كفاءة الاقتصاد المصري من خلال تحليل أثر إصلاح الدعم على العديد من المتغيرات الاقتصادية من أهمها الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، التضخم، والقدرة التنافسية، الاستدامة البيئية، وذلك على التفصيل التالي.

١- أثر إصلاح دعم الطاقة على الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم المتغيرات التي تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات في سياسات الدعم، حيث يمثل بند الدعم واحداً من أهم بنود الإنفاق العام، وعلي الرغم من أن الدعم بالموازنة العامة للدولة يزيد عن ٢٣ نوع؛ إلا أن اكثر من ٧٠٪ من قيمة هذا الدعم يستحوذ عليه نوع واحد فقط وهو دعم منتجات

الطاقة، والذي ارتفع إلى نحو ١٢٨ مليار جنيه في موازنة الدولة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو ما يمثل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة، مما دفع الدولة إلى اتباع سياسة إصلاح دعم الطاقة للتخفيف من هذا العجز، ويمكن توضيح أثر إصلاح دعم الطاقة على تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الجدول التالي.

تطور إصلاح دعم الطاقة وأثره على العجز الكلي في الموازنة العامة، وتقدير نسبة الدعم إلى عجز الموازنة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١

(القيمة بالمليار جنيه)

السنة المالية	الانفاق على دعم الطاقة	عجز الموازنة العامة	تطور نسبة الدعم إلى عجز الموازنة
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٨	٢٣٩.٧٢	٪٥٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٧.٥	٢٥٥.٤	٪٣٨.٧
٢٠١٦/٢٠١٥	٩٢.٣	٣٣٩.٥	٪٢٧.١
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٢.٣	٣٧٩.٥	٪١٦.٤
٢٠١٨/٢٠١٧	١١٠	٣٧٢.٢	٪٢٩.٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٩	٤٢٨	٪٢٠
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥٢	٤٦٢.٧	٪١١.٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٥	٤٢٤	٪٥.٩

(المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية خلال الفترة من (٢٠٢١/٢٠١٣)

وتوضح البيانات في الجدول أثر إصلاح دعم الطاقة على العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، ففي عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ وقبل البدء في سياسة إصلاح

دعم الطاقة، بلغ الدعم الموجه للطاقة نحو١٢٨ مليار جنيه بما يساهم بنحو ٥٣٪ من إجمالي العجز الكلي في الموازنة، ومنذ بدء سياسة إصلاح دعم الطاقة عام ٢٠١٤ بدأ تقل نسبة مساهمة دعم الطاقة في العجز الكلي للموازنة حيث انخفض إلى ٣٨.٧٪ في نفس العام، ومع استمرار مصر في تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من برنامج إصلاح دعم الطاقة انخفضت نسبة مساهمة دعم الطاقة في عجز الموازنة إلى أن وصلت إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى أن بلغت ٥.٩٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما نلاحظ من الجدول السابق الانخفاض النسبي في العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، نتيجة تطبيق سياسة إصلاح دعم الطاقة، وقد ظهر ذلك بوضوح في انخفاض العجز الكلي في موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الذي بلغ نحو ٤٢٤ مليار جنيه مقابل ٤٦٢ مليار في العام السابق ٢٠٢٠/٢٠١٩، مما سبق يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تخفيض دعم الطاقة وتناقص العجز الكلي في الموازنة، مما يعكس أهمية دور إصلاح دعم الطاقة في خفض معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.

٢-أثر إصلاح الدعم على النمو الاقتصادي:

بالرغم من أن إصلاح دعم الطاقة يؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع أسعار الطاقة، إلا انه سيؤدي في الأجل الطويل إلى إعادة توزيع الموارد على أنشطة أقل كثافة في استخدام الطاقة ورأس المال وأكثر كفاءة، بما يساعد على نمو العمالة، ويحفز نحو استخدام موارد الطاقة المتجددة ،وزيادة البحث والتطوير في مجال التقنيات البديلة الموفرة للطاقة، واستقطاب الاستثمارات الخاصة نحو الصناعات النظيفة، وكل ذلك يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي ، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج الكلي، والحد من مشكلات الفقر، وإن كان هذا الأثر سيتوقف على كيفية توجيه وفورات اصلاح الدعم، حيث يجب أن تستثمر الحكومة

احتياطاتها من إصلاح دعم الطاقة، في استثمارات طويلة الأجل ذات عائد مرتفع تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية، وتنشيط الاستثمارات نحو البنية التحتية، والبحث والتطوير، والقطاعات المنتجة للسلع الاساسية، ورأس المال المنتج، وفي دراسة لقياس أثر إصلاح دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، فقد توصلت إلى أن انخفاض دعم الطاقة بنسبة ٠.٥٩٨٪ من إجمالي دعم الطاقة من الناتج الكلي قد يؤدى إلى زيادة بنسبة ١٪ في معدل النمو الاقتصادي. [١]

٣-أثر إصلاح دعم الطاقة على معدلات التضخم:

مما لاشك فيه أن إصلاح دعم الطاقة سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار منتجات الطاقة بشكل مباشر، وأسعار السلع الأخرى بشكل غير مباشر، وهو ما يزيد في معدلات التضخم؛ إلا أن هذه التأثيرات ستكون في الأجل القصير، اما في الأجل الطويل فإن إصلاح دعم الطاقة سيدفع كلا من القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي إلى استخدام معدات وأجهزة اكثر كفاءة واقل استخداماً للطاقة، مما يؤدي إلى التراجع في معدلات استهلاك الطاقة، كما أن خفض الدعم يحفز القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي للتحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهوما يقلل من الطلب على منتجات الطاقة التقليدية بما يؤدي إلى خفض أسعارها، واختفاء اثر إصلاح دعم الطاقة على معدلات التضخم، فضلاً عن ذلك فإن أثر اصلاح الدعم علي التضخم يتوقف علي المزايا التعويضية التي تقدمها الحكومة للفئات

[١] – شيماء حجاج، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ٧٠.

الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار، والتي يمكن من خلالها الحد م هذا الأثر خاصة في الأجل القصير [١]

٤- اصلاح دعم الطاقة ودعم القدرات التنافسية للاقتصاد المصري:

إن إصلاح دعم الطاقة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الأجل القصير، وهو ما يؤثر على القدرات التنافسية خاصة للقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة، إلا أن هذه النتيجة ليست حتمية، فهي تتوقف على أسعار الطاقة في الدول المنافسة من ناحية، فإذا كانت هذه الدول تتبع نفس السياسات الخاصة بإصلاح دعم الطاقة وتتأثر أسعارها المحلية بتقلبات الأسعار الدولية لمصادر الطاقة، فإن الأثر سيكون واحد على تكلفة الإنتاج في السوق الدولية [٢]، ومن ناحية أخري يتوقف تأثير ارتفاع منتجات الطاقة على القدرات التنافسية على السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدولة للحد من هذا الأثر، من ذلك اتباع سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وتساهم في احتواء ضغوط الطلب على الأسعار، كما تساعد نظم أسعار الصرف المرنة على الحد من أثر تقلبات الأسعار الدولية على النمو الاقتصادي، كما يمكن الاستفادة من وفورات إصلاح دعم الطاقة في دعم القدرات التنافسية للمشروعات من خلال إعادة

---

[١] – تريفور ألين، وبنديكت كليمتش، إصلاح دعم الطاقة –الدروس المستفادة والانعكاسات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص١٠.

[٢]- Fofana, Ismael, Margaret Chitiga, and Ramos Mabugu, ٢٠٠٩, Oil Prices and the South African Economy: A Macro-Meso-Micro Analysis, Energy Policy, Vol. ٣٧ (December), pp. ٥٥٠٩–١٨.

توزيع الموارد لاستغلالها على أفضل وجه، لاسيما في بحث وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والتي تعد منتجاتها أكثر تنافسية في السوق الدولية. [١]

٥- أثر إصلاح دعم الطاقة على الاستدامة البيئية:

ترتبط مشاكل الطاقة والمشاكل البيئية ببعضها ارتباطاً وثيقاً لأنه يكاد يكون من المستحيل إنتاج أو نقل أو استهلاك الطاقة بدون حدوث آثار بيئية ملحوظة، وتتضمن الآثار البيئية المرتبطة بإنتاج الطاقة واستهلاكها تلوث الهواء الماء والتخلص من المخلفات الصلبة، وقد توصلت دراسة حول استهلاك الطاقة في مصر وأثرها على البيئة إلى أن حوالى ٩٥٪ من التغيرات التي تحدث في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة ناتج عن استهلاك الطاقة، وانتهت الدراسة إلى أن متغير دعم الطاقة له تأثير إيجابي على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر، وأن زيادة حجم الدعم بمليون جنيه تؤدى إلى زيادة الانبعاثات بحوالي ٠.٠٧٤ كيلو لطن المحروقات، في المقابل فإن استهلاك الطاقة المتجددة له تأثير سلبي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر، فزيادة استهلاك الطاقة المتجددة بحوالي ١٪ يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٧١٠٩٣.٧٦ كيلو.[٢]

---

[١]-Breisinger Clemens, Wilfried Engelke, and Oliver Ecker, ٢٠١١, Petroleum Subsidies in Yemen: Leveraging Reform for Development, Policy Research Working Paper No. ٥٥٧٧ (Washington: World Bank). p.١٣.

[٢] – شيماء حجاج، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول، المرجع السابق، ص ٢٤.

ومما هو جدير بالذكر أن إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة ضمن مزيج الطاقة المتجددة بلغ نحو ٢٠٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية في مصر بنهاية عام ٢٠٢١، بواقع ١٢٪ لطاقة الرياح، و٦٪ للطاقة الكهرومائية، و٢٪ للطاقة الشمسية، وهو ما أدي إلى تراجع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يصل إلى ٣.٢٤٧ مليون طن خلال العام الحالي ٢٠٢١، في مقابل ٣.٨٢٧ مليون طن في انبعاثات الغاز في العام الماضي، وتستهدف وزارة الطاقة المتجددة الوصول إلى ٤٢٪ من إجمالي لطاقة الكهربائية في مصر بحلول عام ٢٠٣٥، وهو ما يوضح أهمية التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة للحد من انبعاثات غاز الكربون في مصر.[١]

مما سبق يتبين أن إصلاح دعم الطاقة في مصر يمكن أن يحقق الكفاءة الاقتصادية، لما له من أثر إيجابي على خفض عجز الموازنة العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات في الأجل الطويل؛ وتحقيق الاستدامة البيئية، مع أهمية أن يرافق ذلك اجراءات تعويضية للفئات الأكثر فقراً، لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

١ – وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، مصر تخطّط لتحقيق الحياد الكربوني والقضاء على الانبعاثات، أكتوبر ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: http://www.nrea.gov.eg/Home/ImportantSit

ثانياً: تقييم أثر إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور تحقيق العدالة الاجتماعية:

كشفت الدراسة إلى أن إصلاح دعم الطاقة سيحقق العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد المصري سواء كان ذلك في الأجل القصير أم الأجل الطويل؛ ولكن "هل سيؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الفقراء؟"، وهل نجحت الحكومة في إعادة ضخ وفورات إصلاح دعم الطاقة نحو القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والإسكان؟ الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب تحليل أثر إصلاح دعم الطاقة على التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع، ومدي استفادة القطاعات الأخرى من وفورات إصلاح دعم الطاقة، وتقييم دور برامج الحماية الاجتماعية المرافقة التي اتخذتها الحكومة لحماية الفقراء وتعويضهم عن أثر ارتفاع الأسعار المصاحب لإصلاح الدعم، لاسيما في السلع الأساسية بالنسبة لهم مثل الكهرباء والغاز والسولار والنقل، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١-أثر إصلاح دعم الطاقة على عدالة توزيع الدخول:

تهتم النظرية الاقتصادية بمسألة توزيع الثروة والدخل بالشكل العادل بين مختلف فئات وطبقات المجتمع، وانشغل علماء الاقتصاد لفترة طويلة بقضية تفاوت الدخول وسوء توزيع الثروة، وظلت فكرة الدعم تشكل أحد أهم الوسائل المستخدمة لإعادة توزيع الدخل وتقاسم الثروة، لذلك اعتبر البعض إصلاح دعم الطاقة من العوامل التي تؤثر على زيادة التفاوت في الدخل بين افراد فئات المجتمع؛ إلا أن الباحث يعتقد بخلاف ذلك، حيث إن تحليل أثر إصلاح دعم الطاقة على التفاوت في الدخل قد يؤدي إلى تقليل نسبة هذا التفاوت.

ولتسهيل قياس أثر إصلاح الدعم على مستويات الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، يمكن الاستعانة بمنحنى لورنز Lorenz Curve، والذي يتم من خلاله تقسيم المجتمع الى ٥ شرائح كل منها تمثل ٢٠٪ من تعداد المواطنين، ثم ترتيب هذه الشرائح أو الطبقات تصاعديا من الشريحة الأدنى أو أفقر ٢٠٪ من المواطنين وحتى الشريحة الأعلى أو أغنى ٢٠٪ من المواطنين، وبالتالي، يكون من المفيد معرفة نصيب كل طبقة من الدخل القومي، وكلما زاد تأثير إصلاح الدعم على الطبقات الأدنى أدي ذلك إلى زيادة التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع– وغابت العدالة الاجتماعية وزادت معاناة الفقراء، والعكس كلما قل تأثير إصلاح الدعم على الطبقات الأدنى أدي ذلك إلى تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع وتحققت العدالة الاجتماعية.

تشير الدراسات إلى أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يشكلون النسبة الأعلى من مستهلكي الطاقة وهم الأكثر استفادة من الدعم الموجه لها، حيث يستفيد الرأسماليون الكبار من أغلب مخصصاتها في الموازنة، فعلى سبيل المثال، كانت مخصصات دعم الطاقة في مصر في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالي ٩٦ مليار جنيه، ذهبت ٧٥ مليار منها إلى الرأسمالية الكبيرة في قطاعات الأسمنت والسيراميك والألومنيوم والأسمدة والحديد، واستفاد منها ذوي الدخول المرتفعة الأكثر استهلاكاً للطاقة، بينما يشكل الفقراء النسبة الأقل في الاستفادة من دعم الطاقة،

وبالتالي فإن الدعم على هذا النحو يزيد من نسبة التفاوت في الدخل الحقيقي بين فئات المجتمع، ومن ثم عدم المساواة في الدخل وغياب العدالة الاجتماعية.[١]

يتضح من ذلك أن إصلاح دعم الطاقة ورفع أسعارها، سيكون له أثر واسع على الأغنياء وهم الشريحة الأعلى في الدخل والتي تمثل ٢٠٪ من الأسر في المجتمع الأكثر استخداماً للطاقة، بينما يكون أثره محدود على الفقراء ومتوسطي الدخل وهم الشرائح الأكبر ٨٠٪ من الأسر في المجتمع الأقل استخداماً للطاقة، ومن ثم سيؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى تقليل نسبة التفاوت في الدخل الحقيقي في المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن إصلاح الدعم سيؤدي إلى تحقيق وفورات مالية يمكن إعادة توزيعها نحو الفئات الأقل دخلاً، وهو ما أعلنت عنه وزارة المالية في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ أن إصلاح دعم الطاقة أسفر عن وفورات مالية بلغت نحو ٩٠ مليار جنيه تم إعادة توزيعها نحو قطاعات الصحة والتعليم وبرامج الحماية وزيادة الأجور للأقل دخلاً، بما يحقق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

٢-دور برامج الحماية الاجتماعية في الحد من آثار إصلاح دعم الطاقة:

منذ أن شرعت الدولة المصرية في تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي سعت بخطوات متوازية إلى تطبيق برامج الحماية الاجتماعية الشاملة؛ بغرض حماية الأسر الأقل دخلًا من الآثار الناجمة عن الاصلاح الاقتصادي، وتخفيف وطأة الفقر على الشرائح الأولى بالرعاية، فقد توسعت شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك

[١] – صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر العلمي دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، ٧-٨ أبريل ٢٠١٤، كلية الحقوق – جامعة طنطا.

بإطلاق برامج مختلفة على الصعيد الاجتماعي والصحي والتعليمي بالإضافة إلى المبادرات الرئاسية التي تهدف إلى دعم الأسر الأكثر احتياجًا بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويتوقف تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية للفقراء تجاه آثار صلاح دعم الطاقة على طبيعة ودور برامج الحماية الاجتماعية ومدي كفاءتها في استخدام وفورات إصلاح دعم الطاقة لإعادة توجيهها لمستحقيها من الفقراء ومحدودي الدخل في صورة مزايا تعويضية منها (زيادة الدعم النقدي، الرعاية الصحية، اعانات الحماية الاجتماعية ... الخ) بما يصب في اتجاه تقليل التفاوت في الدخول بين الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفيما يلي نعرض لأهم برامج الحماية الاجتماعية في مصر، ودورها في الحد من آثار إصلاح دعم الطاقة.

توجد ثلاثة أنماط من برامج الحماية الاجتماعية في مصر، النمط الأول وهي البرامج التي لا تستند إلى اشتراكات أو مساهمات المستفيدين مثل شبكات الأمان الاجتماعي (معاش تكافل وكرامة، برنامج تكامل، وبرامج الضمان الاجتماعي وغيرها [1]، النمط الثاني وهي برامج الحماية الاجتماعية التي تستند

[1] – بدأ برنامجي تكافل وكرامة عام ٢٠١٥ كان عدد المستفيدين منه ٢.٥ مليون أسرة تضم ٩،٣ مليون فرد، ٨٦٪ منهم استفاد ببرنامج تكافل و ١٤٪ ببرنامج كرامة بقيمة ٦.٧ مليار جنيه عام (٢٠١٥/٢٠١٤) وارتفع عدد المستفيدين ليصل الى ٣ مليون و٣٧٠ الف اسرة عام (٢٠٢١/٢٠٢٠) ويضم نحو ١٤ مليون فرد من جميع محافظات الجمهورية بتكلفة ١٩مليار جنيه، بينما يبلغ عدد المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي نحو ٣٨٥.٥٤٦ ألف مستفيد، ويبلغ عدد المستفيدين من برنامج "كرامة" نحو ١.٣٠٤ مليون مستفيد، واذا =

إلى اشتراكات المستفيدين مثل التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، أما النمط الثالث فهي برامج سوق العمل النشط، وهي تلك البرامج التي تتوسط المسافة بين شبكات الأمان الاجتماعي من جانب والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي من جانب أخر وتستهدف توفير فرص عمل للفئات الأفقر والعاطلة عن العمل، من أجل نقلها من خانة العوز والحاجة إلى خانة التمكين، ومن ثم يقل الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعي، منها "برنامج فرصة، برنامج مستورة"، هذا بالإضافة إلى برامج اجتماعية أخري منها (حياة كريمة، سكن كريم، دعم الإسكان الاجتماعي) وكلها تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. [١]

=

أضفنا المستفيدين من البرامج الأخرى يصل أجمالي المستفيدون حوالى ١٥ مليون مواطن، اي اقل من نصف الفقراء في مصر.

١ – يستهدف برنامج "فرصة" أفراد الاسر القادرين على العمل في الفئة العمرية (١٥ –٥٥) من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة أو معاش الضمان الاجتماعي، وكذلك أفراد الاسر القادرين على العمل في الفئة العمرية (١٥–٥٥) الذين رِفضوا من برنامج تكافل وكرامة، كما يستهدف برنامج "مستورة" تمويل يتراوح قيمته ما بين ٤ آلاف و٢٠ ألف جنيه، لمساعدة المرأة المعيلة من عمر (٢١ –٦٠ عاماً) بشرط توافر القدرة على العمل، كما يستهدف برنامج "حياة كريمة" رفع مستوى المعيشة في القرى الأكثر احتياجاً، حيث تضمنت المرحلة الأولى التي انتهت في ديسمبر ٢٠٢٠ رفع كفاءة ١٤٣ قرية في ١١ محافظة بجملة اعتماد مالي بلغ ٥،٥ مليار جنيه بتدفق مالي على مرحلتين بواقع ٣،٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٩–٢٠٢٠، و٢،٢ مليار جنيه للعام المالي ٢٠٢٠–٢٠٢١، وبلغ عدد الافراد المستفيدين من المبادرة خلال هذه المرحلة ١،٨ مليون مواطن.

=

وبلغ إجمالي الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية وفقا للبيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ نحو ٣٢٧.٧ مليار جنيه وذلك مقارنة بـ ١٩٨.٥ مليار جنيه في ٢٠١٤-٢٠١٥، في حين بلغت حصيلة الدعم النقدي المباشر خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ نحو ٨٢.٨ مليار جنيه، وهو ما يشير إلى حدوث طفرة في الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية [١]، ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن برامج الدعم المباشر التي أطلقتها الحكومة المصرية قد دفعت إلى خفض معدلات الفقر بنسبة ٥.٢٪. فيما بلغ حجم الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية نحو ٤.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. [٢]

بالرغم من ارتفاع معدلات الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية والقطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والإسكان لتحسين مستوي المعيشة في مصر، ومع الوضع في الاعتبار الفرق بين النمو الحقيقي والنقدي، فان الواقع يشير إلى أن برامج الحماية الاجتماعية القائمة وإن كانت قد خفضت من معدلات

=

– أماني عاطف، برامج حماية اجتماعية ومبادرات رئاسية فاعلة للارتقاء بجودة حياة المواطنين، مركز دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، أغسطس، ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/ ٥٧٦٦?id=٥٧٦٦

–وزارة المالية، حصاد ستة أعوام من يونيو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢٠، متاح على الموقع ١ التالي:www.mof.gov.eg

– تقرير البنك الدولي، جهود مصر في الرغاية الاجتماعية ،٢٠٢٠، متاح على الموقع ٢ التالي:https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/٢٠٢١/٠٨/٢٩/

الفقر؛ إلا انها لم تستطع مجابهة الأضرار التي لحقت بالفئات الأضعف في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات التضخم في الأسعار جراء إصلاح دعم الطاقة، ويعتقد الباحث أن تفسير ذلك يرجع لعدة أسباب تتعلق بكيفية عمل برامج الحماية منها ما يتعلق بقصور التغطية وعدم دقة الاستهداف وطبيعة سوق العمل، فضلاً عن عدم كفاءة وفاعلية الانفاق نحو القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والإسكان، وذلك على التفصيل التالي:

- قصور برامج الحماية الاجتماعية – باستثناء التأمين الصحي – في التغطية، من ذلك محدودية نظام التأمينات الاجتماعية في تغطية المشتغلين خاصة في القطاع الرسمي الذين تصل نسبتهم إلى نحو ٦٠٪ من المشتغلين في كافة القطاعات، ومن ثم فنظام التأمينات الاجتماعية لا يغطي سوي، ٤٠٪ فقط من المشتغلين. (١)

- انخفاض نوعية الخدمات الصحية المقدمة وبيروقراطية الأداء في نظام التأمين الصحي، جعل الكثير ممن يتمتعون بتغطية صحية يعزفون عن تلقي الخدمة، ولا يستفيد من هذا النظام إلا ٢٥٪ من تلك الأسر بسبب انخفاض نوعية الخدمات، وهو ما ادي إلى ارتفاع نسبة إنفاق المواطن على الصحة من دخله الخاص والتي يصل الى ٦٢٪ في عام٢٠١٩. (٢)

١-الحماية الاجتماعية في مصر الحق المنتقص، شبكة المنظمات العربية غير – هويدا رومان الحكومية للتنمية، ابريل ٢٠٢١، متاح على الموقع التالي: https://annd.org/ar/publications/details

٢-الاسكوا، إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، ٢٠١٩، متاح على الموقع التالي: https://www.unescwa.org/ar/publications

- تدني مستوي الخدمات التعليمية، ويعزي ذلك إلى انخفاض المخصصات المالية لوزارة التربية والتعليم التي لم تتجاوز ٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للتعليم قبل الجامعي، وهو ما ظهر بوضوح في تدني مستوي المرافق التعليمية، وانخفاض أجور المعلمين، الأمر الذي يدفع بالمواطنين نحو الدروس الخصوصية، التي تلتهم النصيب الأكبر من دخولهم، بما يزيد من انخفاض الدخل الحقيقي في ظل ارتفاع الأسعار.

- بالرغم من توسع الدولة في توفير وحدات الاسكان الاجتماعي للمواطنين من محدودي الدخل للتخفيف من آثار إصلاح دعم الطاقة؛ إلا أنها تقدم بأسعار تفوق مستوي دخول هذه الفئات بسبب ارتفاع قيمتها التي تقترب من أسعار السوق من ناحية، أو لارتفاع قيمة الأقساط من ناحية أخري.

- على الرغم من أهمية برامج سوق العمل النشط في مصر، إلا أن ما تقدمه من فرص عمل، لا يمكن اعتبار أغلبه فرص عمل لائقة، مستدامة ومحمية عبر التغطية بالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، وبذلك فهي فرص عمل لا تختلف في نوعيتها كثيراً عن فرص العمل المتوافرة في القطاع غير الرسمي. (١)

لهذه الأسباب يمكن القول أن برامج الحماية الاجتماعية القائمة تعاني من التفكك وغياب رؤية تكاملية تربط بينها سواء التي تستند إلى اشتراكات أو لا تستند، مما يستوجب تصميم برامج حماية اجتماعية تتسم بالكفاءة والفاعلية في الانفاق للاستفادة بشكل فعال من وفورات إصلاح دعم الطاقة على نحو يحقق

١ - هويدا عدلي رومان، تكامل برامج الحماية الاجتماعية: تداعيات التجزؤ ومتطلبات التكامل، متاح على الموقع التالي: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/٦٢١/integration-of-social-protection-program-implications

حماية الفقراء من آثار ارتفاع الأسعار الناجم عن إصلاح دعم الطاقة، واخراجهم من دائرة الفقر، لتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

خلاصة المبحث الثاني:

تناولت الدراسة في هذا المبحث تطور دعم الطاقة في مصر، والانعكاسات الاقتصادية التي ارتبطت بهذا الدعم، والخطوات التي اتبعتها مصر لتنفيذ سياسة إصلاح دعم الطاقة، واستهدفت الدراسة تقييم التجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد خلصت الدراسة في هذا المبحث إلى ما يلي:

- إن مصر من الدول التي ظلت خلال العقود الماضية تتبع سياسة دعم أسعار منتجات الطاقة؛ بالرغم من عجز قطاع الطاقة عن تلبية احتياجات الطلب المحلي؛ مما نتج عنه زيادة مطردة في الطلب على الطاقة، مع تزايد فاتورة الدعم التي بلغت ١٣٩.٥ مليار في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو ما أدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، فقد ساهم دعم الطاقة بنحو ٥٣٪ من إجمالي العجز الكلي في الموازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٤، فضلاً عن سوء استخدام وتخصيص الموارد، وتشوه الأسعار، وزيادة الانبعاثات من الغازات الملوثة للبيئة، وأن دعم الطاقة لم تتحقق معه العدالة الاجتماعية، حيث إن ٢٥٪ فقط من قيمة الدعم يصل إلى مستحقيه.

- بدأت مصر في تنفيذ سياسة إصلاح دعم الطاقة منذ عام ٢٠١٤ من خلال ثلاث مراحل تم فيها إجراء إصلاحات على أسعار مواد الطاقة شمل (البنزين، السولار، الغاز، الكهرباء) وذلك بشكل تدريجي لتنتهي بحلول عام ٢٠٢٢، وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن خفض دعم الطاقة من ١٢٨ مليار جنيه عام ٢٠١٣ إلى ٢٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بما أدي إلى خفض نسبة

مساهمة دعم الطاقة في عجز الموازنة من ٥٣٪ إلى ٥.٩٪ على التوالي، وتوجيه وفورات الدعم لتنمية قطاعات أخري لتعزيز النمو الاقتصادي والذي ارتفع في ظل سياسة إصلاح دعم الطاقة إلى نحو ٥.٥٪ عام ٢٠٢١، مقابل ٢.٢٪ عام ٢٠١٣.

- صاحب تطبيق سياسة إصلاح دعم الطاقة آثار سلبية على معدلات التضخم والتأثير على القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة الاستخدام لمواد الطاقة؛ إلا انه وبعد مرور ٧ سنوات من تنفيذ برنامج إصلاح دعم الطاقة، بدأت تتلاشي هذه التأثيرات، ويؤكد ذلك تراجع معدلات التضخم من ١٠.١٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٤.٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وساعد على ذلك برامج الحماية الاجتماعية التي اتبعتها الدولة للتخفيف من حدة آثار إصلاح دعم الطاقة على الفئات محدودة الدخل، وقد استطاعت هذه البرامج من خلال ما تقدمه من مزايا تعويضية بلغت نحو ٣٢٧.٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ في التخفيف من حدة آثار إصلاح دعم الطاقة على محدودي الدخل؛ غير أنها لم تستطع مجابهة الأضرار التي لحقت بالفئات الأضعف في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات التضخم، ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بكيفية عمل هذه البرامج منها قصور التغطية وعدم دقة الاستهداف وطبيعة سوق العمل.

الخاتمة

تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في انه بالرغم من اتباع العديد من الدول لسياسة دعم الطاقة لسنوات طويلة بهدف إعادة تقاسم الثرة وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ إلا أن ذلك لم يتحقق في معظم الاقتصاديات، بسبب عدم وصول

الدعم لمستحقيه، فضلاً عن الآثار السلبية التي مارسها دعم الطاقة على المستوي الاقتصادي والبيئي، وهو ما دفع إلى خلق توجه عالمي نحو ضرورة قيام الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة، وتعد مصر من الدول التي ظلت تتبع سياسة دعم الطاقة لسنوات طويلة، مما ادي إلى التي تفاقم مشكلات دعم الطاقة، لارتفاع مخصصاته من الانفاق العام، التي بلغت نحو ١٣٩.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣، ساهمت بنحو ٥٣٪ من إجمالي عجز الموازنة العامة، مع عدم استفادة نحو ٧٥٪ من الأسر من هذا الدعم، لذلك فقد شرعت الحكومة في عام ٢٠١٤ في اتباع سياسة لإصلاح دعم الطاقة، للحد من الآثار السلبية للدعم على الاقتصاد المصري، وإعادة توجيه وفورات إصلاح الدعم إلى مستحقيه.

في هذا السياق تظهر إشكالية الدراسة والتي تمت صياغتها في سؤال رئيس وهو "هل يؤدي إصلاح دعم الطاقة في مصر إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟"، والإجابة عن هذا التساؤل تتطلب الإجابة عن تساؤلات فرعية أخري تدور حول واقع سياسة دعم الطاقة في العالم وانعكاساتها الاقتصادية والبيئية، ومبررات التوجه العالمي لإصلاح دعم الطاقة، والدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إصلاح دعم الطاقة، والإجراءات التي اتخذتها مصر في سبيل إصلاح دعم الطاقة، وأثر هذه الإجراءات في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها، فقد قمنا بصياغة مجموعة من الفروض تم التحقق من صحتها في مبحثين، توصلنا من خلالهما إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت فيما يلي:

أولاً: النتائج:

- إن توسع الدول في دعم الطاقة أسفر عن العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تمثلت في تفاقم الاختلال في المالية العامة في العديد من الدول، وانخفاض النمو، والاستخدام المفرط وغير الكفء في الطاقة، وما صاحب ذلك من آثار بيئية تهدد الحياة على الأرض، وتحول الانفاق العام في غير صالح الفقراء، بما ينطوي على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد دفعت هذه الآثار نحو خلق توجه عالمي بضرورة قيام الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة.

- إن إجراء إصلاحات على دعم الطاقة لم يكن بالأمر اليسير، بسبب مواجهة المنتفعين من الدعم من ناحية، ورفض الفئات متوسطي ومحدودي الدخل من ناحية أخري لما يسببه إصلاح الدعم من آثار تضخمية؛ إلا أن العديد من التجارب الدولية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه المعوقات، لاتباع الدول سياسات اعتمدت على الإصلاح التدريجي، وقوة وشفافية الحكومات، مع تصميم شبكات أمان اجتماعي استهدفت حماية الفقراء من الآثار التضخمية لإصلاح دعم الطاقة.

- بينت الدراسة أن سياسة دعم الطاقة في مصر كانت سبب رئيسي في تزايد فاتورة الدعم التي بلغت نحو ١٣٩.٥مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مما أدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، وقد ساهم دعم الطاقة بنحو ٥٣٪ من إجمالي العجز الكلي في الموازنة في نفس العام، فضلاً عن سوء استخدام وتخصيص الموارد، وتشوه الأسعار، وزيادة الانبعاثات من الغازات الملوثة للبيئة، وأن دعم الطاقة لم يحقق العدالة الاجتماعية، حيث إن ٧٥٪ من قيمة الدعم يذهب إلى غير مستحقيه، ولا يستفيد منه سوي ٢٥٪ فقط من الأسر.

- أوضحت الدراسة أنه وبعد مرور ٧ سنوات من تنفيذ برنامج إصلاح دعم الطاقة في مصر، أن أثاره التضخمية بدأت تتلاشي، ويؤكد ذلك تراجع معدلات التضخم من ١٠.١٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٤.٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وساعد على ذلك برامج الحماية الاجتماعية التي اتبعتها الدولة، والتي نجحت نسبياً في التخفيف من حدة آثار إصلاح دعم الطاقة على محدودي الدخل من خلال ما تقدمه من مزايا تعويضية بلغت نحو ٣٢٧.٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ غير أنها لم تستطع مجابهة الأضرار التي لحقت بالفئات الأضعف والأشد فقراً في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات التضخم، ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بكيفية عمل هذه البرامج منها قصور التغطية وعدم دقة الاستهداف وطبيعة سوق العمل.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت اليها بضرورة قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاضافية، التي تستهدف الحد من الآثار التضخمية المرتبطة بإصلاح دعم الطاقة من ذلك ما يلي:

- تطوير القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

- توجيه جانب من وفورات الدعم نحو القطاعات الإنتاجية للسلع الأساسية لزيادة المعروض منها، للحد من الأثر التضخمي لإجراءات إصلاح دعم الطاقة على الفئات الأقل دخلاً.

- ضرورة قيام الحكومة بإطلاق المبادرات، والبرامج المتخصصة في ترشيد استهلاك الطاقة، لضمان الاستدامة البيئية.

- التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، بما يخفض من أسعارها من ناحية، والحفاظ على البيئة من ناحية أخري.

- إعادة النظر في شبكات الحماية الاجتماعية الحالية، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستدامة، واستهدافاً للفئات الأشد فقراً، لأجل التخفيف من آثار رفع الدعم عليهم.

- تفعيل وتشديد الرقابة على الأسعار وتحديث المنظومة التشريعية الخاصة بحماية المستهلك.

- زيادة المخصصات المالية لوزارة التربية والتعليم لرفع مستوي المرافق التعليمية، وزيادة أجور المعلمين، مع تشديد وتفعيل الرقابة للحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية لتخفيف العبء عن ميزانية الأسرة المصرية.

- إعادة النظر في قيمة الإعانات النقدية والدعم النقدي للفئات الأشد فقراً، للمساعدة على التخفيف من حدة الآثار التضخمية المرتبطة بإصلاح دعم الطاقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **<u>الكتب والدراسات:</u>**

- الشيماء حجاج، **أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، المجلد٢١، خريف ٢٠٢٠.

- أميرة أحمد، **سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي تجارب دول مضت قدما في رفع الدعم عن الطاقة**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.

- أمنية حلمي، **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٠٥، نوفمبر ٢٠٠٥.

- أماني عاطف، **برامج حماية اجتماعية ومبادرات رئاسية فاعلة للارتقاء بجودة حياة المواطنين**، مركز دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، أغسطس، ٢٠٢١.

- اندرياس باور، وديفيد كوري، وآخرون، **الانعكاسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لدعم الطاقة، صندوق النقد الدولي**، إصلاح دعم الطاقة–الدروس المستفادة والانعكاسات، يناير ٢٠١٣.

- بسام فتوح، لورا القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثيّة، ٢٠١٤.

- تريفور ألين، وبنديكت كليمتش، إصلاح **دعم الطاقة –الدروس المستفادة والانعكاسات** صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠١٣.

- ديفيد ليبتون، **اصلاح الدعم على أسعار الطاقة، المسار المستقبلي**، صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٣

- صلاح زين الدين، **أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير**، المؤتمر العلمى دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، ٧ – ٨ أبريل ٢٠١٤، كلية الحقوق – جامعة طنطا.

- طارق إسماعيل، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، دراسات اقتصادية ٤٤، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.

- عمرو عادلي، **دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يناير ٢٠١٢.

- قيده مروان، بوذكري الجيلاني، إصلاح **الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٧، العدد، ٢٦، ٢٠٢١.

- مني عبد القادر محمود، **آفاق الطاقة في مصر**، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، الدعم الفني للاستثمار، تقارير قطاعية، العدد السابع، المجلد الثاني، ديسمبر ٢٠١٧.

- محمد اسماعيل، هبه عبد المنعم، **إ صلاح دعم الطاقة ف الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،٢٠١٤.

- هويدا رومان، **الحماية الاجتماعية في مصر الحق المنتقص**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ابريل ٢٠٢١.

- **<u>التقارير الدولية والمحلية:</u>**

- الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNEP)، "فجوة الانبعاثات لعام ٢٠٢١"، التقرير السادس والعشرون، أكتوبر ٢٠٢١، ص ١٢.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ –نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، ٢٠١٣.
- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أفاق الطاقة المتجددة: مصر، IRENA، أبو ظبي، ٢٠١٨
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٩، دعم الطاقة، ٢٠١٥.
- تقرير البنك الدولي، جهود مصر في الرعاية الاجتماعية، ٢٠٢٠.
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة استنزاف للموارد ومحاباة للأغنياء، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، سبتمبر ٢٠١٥.
- المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، آثار برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية ٢٠١٧.
- المركز المصري للدراسات العامة، دليل مبسط لسياسات دعم الطاقة في مصر، ٢٠١٩
- تقرير صندوق النقد العربي، التجربة الأردنية في إصلاح دعم الطاقة، فبراير ٢٠١٥.
- إحصاءات وزارة البترول والثروة المعدنية عن إنتاج واستهلاك الطاقة في مصر الفترة من ٢٠١٣/٢٠٢١.
- تقرير بريتيش بتروليوم، إنتاج الدول العربية من النفط عام ٢٠٢٠.
- وزارة المالية دليل إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- تقرير المركز المصري لدراسات السياسات العامة، "آثار دعم الطاقة على الاقتصاد المصري، أكتوبر ٢٠١٨.
- الجريدة الرسمية، قرارات وزير البترول بزيادة أسعار مواد الطاقة، اعداد متفرقة منذ عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١.
- وزارة المالية، حصاد ستة أعوام من يونيو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢٠.

ثانياً: المراجعة باللغة الأجنبية:

• **Books & Theses:**

- **Bassam Fattouh, Laura El-Khatri (٢٠١٢),** Energy Subsidies in the Arab World, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report, Research Paper Series, ٢٠١٢, p١١
- **Bridle, R., Shruti S., Mustafa M., & Geddes, A. (٢٠١٩),** Fossil Fuel to Clean Energy Subsidy Swaps. The International Institute for Sustainable Development.
- **Breisinger Clemens, Wilfried Engelke, and Oliver Ecker, (٢٠١١)**, Petroleum Subsidies in Yemen: Leveraging Reform for Development, Policy Research Working Paper No. ٥٥٧٧ (Washington: World Bank). p.١٣.
- **Clements, M. B. J.; Coady, D.; Maurizio, M. S.; Gupta, M. S.; Alleyne, M. T. S. C., & Sdralevich, M. C. A. (٢٠١٣)**. Energy subsidy reform: lessons and implications. International Monetary Fund.p.١٢
- **Clements, Benedict, Hong-Sang Jung and Sanjeev Gupta, (٢٠١٢)**, Real and Distributive Effects of Petroleum Price Liberalization: The Case of Indonesia, The Developing Economies, Vol. ٤٥, No. ٢, pp. ٢٢٠–٣٧.
- **Coady, M. D., Parry, I., Le, N. P. & Shang, B. (٢٠١٩),** Global fossil fuel subsidies remain large: An update based on country-level estimates. International Monetary Fund.

- **Fofana, Ismael, Margaret Chitiga, and Ramos Mabugu, (٢٠٠٩)**, Oil Prices and the South African Economy: A Macro-Meso-Micro Analysis, Energy Policy, Vol. ٣٧ (December), pp. ٥٥٠٩–١٨.
- **Kojima, Masami. (٢٠١٧)**. Identifying and Quantifying Energy Subsidies. Energy Subsidy Reform Assessment Framework (ESRAF) Good Practice Note ١, p.١٤.
- **Kumar, Manmohan S., and Jaejoon Woo, (٢٠١٠),** Public Debt and Growth, IMF Working Paper No. ١٠/١٧٤ (Washington: International Monetary Fund.
- **Paolo Verme, (٢٠١٦),** Subsidy Reforms in the Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper wp٧٧٥٤, world bank, Washington, DC, P٦/٧.
- **Sovacool, B. K. (٢٠١٧).** Reviewing, reforming, and rethinking global energy subsidies: towards a political economy research agenda. Ecological Economics, ١٣٥, ١٥٠-١٦٣.
- **Taylor, M. (٢٠٢٠).** Energy subsidies: Evolution in the global energy transformation to ٢٠٥٠. International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi.
- **Xia, L., Gao, S., Wei, J., & Ding, Q. (٢٠٢١).** Government subsidy and corporate green innovation-Does board governance play a role. Energy Policy, ١١٢٧٢٠.

• **Websites :**

- https://www.unep.org/ar//
- https://eipr.org/tags.
- https://public.wmo.int/ar/media.
- https://almalnews.com//.
- https://documents١.worldbank.org/curated/en/٤٧٥٢٦١٤٦٧٩٩٣٥٠٨٣٨٨/pdf/٩٤٥٥٤-ARABIC-PUBLIC-CPF-AR.pdf.
- https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/٦٢١/integration-of-social-protection-program-implications-

- http://www.ecpps.org/attachments/article/٥١٣//
- https://www.iisd.org/system/files/publications/fossil-fuel-clean-energy-subsidy-swap.pdf
- https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop
- https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/٢٠٢١/٠٨/٢٩
- https://annd.org/ar/publications/details
- https://www.irena.org//media/Files/IRENA/Agency/Publication/٢٠١٨/Oct/IRENA_Outlook_Egypt_٢٠١٨_AR.pdf.
- http://www.alamiria.com/ar-eg/Pages/default.aspx.
- https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/٥٧٦٦?id=٥٧٦
- //http://www.alamiria.com/ar-eg/Pages/default.aspx
- https://alrai.com/article/٦٩٤١١٤/
- https://democraticac.de/?p=٤٧١٨٦
- https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg.
- https://attaqa.net/٢٠٢١/٠٧/١١/